maan

سياسات للشباب وليس عنهم

مبادرة العدالة الاجتماعية والاقتصادية - معاً

تقييم "السياسة الشبابية" في لبنان بين ٢٠١٢ و٢٠٢٢

سياسة للشباب وليس عنهم

الباحث: جاد يتيم

الفهرس

شكر ---- 4

تقديم ---- 5

مدخل ---- 7

المنهجية ---- 9

تمهيد ---- 10

المسار من ٢٠٠٠ الى ٢٠٢٢ ---- 13

السياسة الشبابية – ٢٠١٢ ---- 13

خطة العمل ٢٠٢٢ ---- 15

الاستجابة للانهيار الاقتصادي والمالي الحالي ---- 18

أولويات الشباب اللبناني ٢٠٢٢: السياسة أولاً ---- 21

السياسة الشبابية: معوقات وتحديات ---- 23

المعوقات السياسية ---- 24

المعوقات الاقتصادية ---- 24

المعوقات الديموغرافية والاجتماعية ---- 26

المعوقات التربوية ---- 26

المعوقات الصحية ---- 27

أسباب فشل تنفيذ السياسة الشبابية ---- 28

السياسة الشبابية" والأولويات الملحة: تحولات عميقة بعد الانهيار الاقتصادي ---- 32

خلاصة وتوصيات ---- 34

توصيات منهجية إستراتيجية - واجبات الدولة ---- 35

توصيات حول الحقوق وتحقيقها- دور الشباب ---- 36

الملاحق ---- 37

المصادر ---- 42

شكر

لم يكن لهذا الجهد أن يرى النور لولا الجهود التي تضافرت لإنجاز هذا العمل، لذا فيسرنا في مبادرة العدالة الاجتماعية والاقتصادية - معاً شكر الباحث الرئيسي الأستاذ جاد يتيم لما قدمه من إضافات نوعية في مقاربة قضايا الشباب في لبنان، وقد كان لالتزامه بالملف السبب الأساس في تقديم مقاربة شاملة، نقدية وإيجابية في أن بما يخدم قضايا الشباب اللبناني خاصة في مرحلة خطيرة كالتي تمر بها البلاد.

الشكر الأكبر لشباب لبنان، من قرر عن قصد أو مكروه أن يبقى في لبنان ويناضل من أجل مستقبله في هذا البلد، للشباب الذي افترش الشوارع في ١٧ تشرين دفاعاً عن حلمه بحياة كريمة. لكل شاب وفتاة انخرط في نقاش هنا أو هناك، أو شارك في العملية السياسية ولم ييأس. لكل شاب وفتاة شاركنا هواجسه إما من خلال مجموعات التركيز أو الاستمارة الإلكترونية.

والشكر أيضاً لكل الخبراء والمسؤولين المعنيين بقضايا الشباب من نواب ووزراء ونشطاء في المجتمع المدني، الذين استجابوا لدعوتنا وساهموا في تقديم مقاربات شاملة حول المحاور كافة فأغنوا النقاش وأضاؤوا على السبل الممكنة في تحسين واقع الشباب.

والشكر موصول إلى فريق العمل الكبير الذي ساهم بشكل كبير في تأمين كافة الدعم اللازم لإنجاز هذه الورقة، فالشكر لكل من : دانا سعد، ألبير جوهر، الصحفي أدهم جابر ومديرة المشروع مهى الخماسي. فقد ساهم كل منهم/هن في إغناء النقاش و تأمين كافة الظروف من أجل الوقوف عند كل فكرة ورأي يمكن أن يساهم في تحسين واقع الشباب في لبنان.

في الختام لا بد من شكر كافة الداعمين مالياً أو معنوياً، ولكل من قام بتطوير ورقة عمل، أو مقال أو دراسة عن واقع الشباب.

لكل هؤلاء نقول نحن ممتنون للإضافات النوعية التي قدمتموها في سبيل مستقبل مشرق للشباب، على أمل أن يلقى هذا الجهد استحسان الشباب قبل أي أحد.

تقديم

ترتكز ورقة السياسات التي تطلقها مبادرة العدالة الاجتماعية والاقتصادية-معاً, على قراءة نقدية وبناءة لكافة السياسات والخطط التي تبنتها الدولة اللبنانية حول قضايا الشباب. وتنطلق في هذه القراءة على الجهد الكبير في إطار "مسار السياسات الشبابية" منذ العام ٢٠٠٠, والتي توجت في نيسان ٢٠١٢ بتبني هذه السياسات الشاملة[١], وبمشاركة واسعة لكافة الأطراف المعنية وخاصة الشباب أنفسهم.

وبعد عشرة أعوام بالتمام والكمال, بما فيها من صعوبات وأزمات, أقرت الحكومة اللبنانية في آخر جلساتها في نيسان ٢٠٢٢ "خطة عمل سياسة الشباب الوطنية"[٢] استناداً إلى السياسات الشبابية المقرة في العام ٢٠١٢. والمستغرب هنا, أن وثيقة السياسات الشبابية نفسها, أوصت -وفي الظروف العادية- مراجعتها كل خمس سنوات وهو الأمر الذي لم يتم ولا حتى في ظل ظروف الانهيار الشامل الذي تشهده البلاد.

بينما يواجه الشباب في لبنان العديد من التحديات في الفترة الحالية, خاصة في ظل انهيار الأوضاع الاقتصادية الصعبة والاضطرابات السياسية والاجتماعية, بالإضافة إلى تفجير مرفأ بيروت الإجرامي وجائحة كوفيد-١٩, وهذا يجعل مراجعة السياسات الشبابية أمراً ضرورياً لتعزيز فرص الشباب وتحسين وضعهم وإعادة الأمان والأمل في بناء مستقبل لهم في لبنان, بدل اليأس والخوف الذي يختبرونه مع السلطة السياسية في لبنان, ليصبح أكبر أحلامهم السفر ومغادرة البلاد.

وتظهر أرقام قانون موازنة ٢٠٢٢ التي أقرها مجلس النواب في ١٥-١١-٢٠٢٢, إن الشباب ليسوا أولوية في عقل السلطة اللبنانية, ففي حين التزمت ١٧ وزارة تنفيذ ٢٠ أولوية في خطة العمل, لم تعكس أرقام الموازنة هذه الالتزامات, بل على العكس فقد شكلت الموازنة تراجع في الإنفاق العام بشكل عام, والقضايا الخاصة بالشباب بشكل خاص. ما يؤكد أن هذه الخطط ليست سوى حبراً على ورقة.

لذا يأتي هذا الجهد لإعادة النقاش مع شباب لبنان, من خلال مجموعة من الملاحظات المنهجية:

- إن مسؤولية الدولة في حماية شريحة اجتماعية تشكل ما يزيد عن ٢٧% من اللبنانيين, لا تتم من خلال زيادة الوثائق والالتزامات الورقية وعدم ترجمتها وعدم احترامها.

- إن أي وثيقة أو خطة عمل رسمية للشباب دون مشاركتهم والوقوف عند هواجسهم, تفتقر إلى الجدية والاحترام لهذه الفئات المؤثرة في المجتمع اللبناني.

- تأتي خطة العمل بالاستناد إلى سياسة شبابية أقرت في ظروف وأوضاع اقتصادية, اجتماعية وسياسية تختلف بشكل كبير عن اللحظة الحالية, وعدم مراجعة السياسات نفسها لا يعطي الثقة بهكذا خطة.

- إن الاهتمام بقضايا الشباب يحتاج تضافر كافة الجهود بين كافة الأطراف المعنية بعيداً عن تحقيق الانجازات الوهمية, خاصة في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ لبنان.

- من الضروري أن تأتي مشاركة الشباب ليس فقط في استشارتهم في تحديد الأولويات, بل بتأمين البيئة المؤاتية لمساءلة الالتزامات الرسمية وتقييم التقدم, في سبيل تحقيق المشاركة الشاملة.

انطلاقاً من هذه الملاحظات, تأتي هذه الورقة بعد مشاورات متعددة الأطراف للإجابة على سؤال واحد: هل ما زالت السياسات الشبابية ,وما تلاها من خطط قابلة للثقة أو التطبيق؟

على أمل أن تكون هذه المحاولة في الاتجاه الصائب لتصحيح ما بدأته "مسارات" ولتشكل نقطة انطلاق جديدة نحو سياسات للشباب وليست عنهم.

مدخل

بعد نحو ١٢ عاماً من النقاشات بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب اللبنانية أقرت الحكومة اللبنانية رسمياً في العام ٢٠١٢ "السياسة الشبابية في لبنان"، وذلك بعد الجهود التي قادتها جمعية "مسارات" طوال سنوات حين استطاعت أن تجمع الفاعلين الأساسيين الرسميين ومن المجتمع المدني الذين يمثلون الشباب اللبناني من أجل وضع سياسة تشاركية تعبر عن الأولويات والحاجات كما يراها الشباب أنفسهم. وهكذا استطاعت "مسارات" أن توحد جهود ومبادرات المجتمع المدني لدفع السلطة السياسية للتنبيه لحاجات هذه الشريحة المجتمعية.

لكن بعد حوالى ١٠ سنوات من إقرارها، ما تزال هذه "السياسة الشبابية"٣ خارج التطبيق الفعلي. لا بل احتاج الأمر إلى العمل على وضع "خطة عمل"٤ للسياسة التي أقرت العام ٢٠١٢، تحت مسمى "خطة عمل سياسة الشباب الوطنية" التي أقرت رسمياً أيضا في العام ٢٠٢٢.

وبدل أن تكون هذه "السياسة الشبابية" إشارة انطلاق لتحفيز انخراط الشباب اللبناني٥ في الحياة العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، بعد تحديد العقبات والأولويات، صارت خطة النهوض بالشباب والاستجابة لأولوياتهم والتحديات المفروضة عليهم، بحاجة إلى خطة.

يحيلنا ذلك، إلى الممارسة السائدة لبنانياً وهي أن كثرة اللجان الخاصة بقضية ما تعني الاتجاه لطي النقاش وتناسي القضية نفسها. وهنا يبرز الخوف من أن يكون تتالي "خطط العمل" تمهيداً لاجتزاء التطبيق الشامل لـ "السياسة الشبابية" واختزاله بما يخدم تحسين صورة السلطة أمام المجتمع الدولي وليس تغيير واقع الشباب ومشاركتهم في صنع القرار الوطني على مختلف المستويات.

يبرز هنا سؤال أساسي: هل ترغب السلطة السياسية أصلاً في تعزيز بقاء الشباب اللبناني في البلاد؟ أم أن الهجرة والعمل في الخارج هما بمثابة تصدير أو ترحيل للأزمات المسؤولة عنها هذه الأحزاب الحاكمة نفسها؟ فبدلاً من إيجاد حلول اقتصادية وسياسية للمشكلات الموجودة، يبدو أن الهجرة تعفي من بيدهم السلطة من المساءلة.

أحد الأسئلة الجوهرية، هي أنه في ظل إرساء ثقافة مجتمعية- وطنية قائمة على الافتخار ب "هجرة الأدمغة" وبنجاحات الدياسبورا اللبنانية في كل المجالات السياسية والعلمية والاقتصادية وغيرها، كيف يمكن الحديث عن الحد من هجرة الشباب سواء للعمل أو التعليم أو بحثاً عن الأمان والاطمئنان المفتقد بمستقبل أفضل لناحية فرص العمل وتكافؤ الفرص وتأمين مشاركة سياسية تتيح للشباب الانخراط أو التأثير في عملية صنع القرار ووضع السياسات العامة التي تمس اللبنانيين عامة والشباب خاصة؟

ذلك أنه لا يمكن فصل الشباب عن باقي مكونات الشعب اللبناني وشرائحه، فهم شريحة اجتماعية عابرة للطوائف والمناطق والموروثات التقليدية في غالب الأحيان. وبالتالي فإنه لا يمكن فصل أي سياسة شبابية عن السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي الذي على الدولة اللبنانية أن تتبناه من أجل رفاهية الشعب اللبناني.

فأي تقدم في مجال الخدمات العامة والاقتصاد والتعليم والعمل والصحة وكذلك مكافحة الفساد والزبائنية، سيؤثر حتما على مستقبل الشباب وانخراطهم السياسي والاقتصادي، كما أن أي سياسة تخصص للشباب وتؤدي إلى تحسين فرصهم في لبنان ستؤدي إلى تقدم مجتمعي واقتصادي وسياسي في البلاد، خصوصاً للدور الذي يمكن أن يلعبه هؤلاء في دفع أي تطور مستقبلي.

وبالإضافة إلى عوامل عديدة حالت دون تنفيذ "السياسة الشبابية"، فإن الانهيار الاقتصادي والمالي الذي تشهده البلاد منذ نهاية العام ٢٠١٩، بات يشكل تحدياً مفصلياً وتاريخياً ليس أمام تنفيذ "السياسة الشبابية" فقط بل كذلك أمام النهوض بالبلاد وربما إعادة هيكلة المفاهيم المؤسِسة في الاقتصاد والسياسة والعقد الاجتماعي.

ذلك أن الانهيار الحالي الذي وصفه البنك الدولي في تقرير له عام ٢٠٢١ بأنه الأسوأ في تاريخ البلاد وواحد من بين أسوأ ثلاث أزمات على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، يترافق مع غياب أي خارطة طريق رسمية متكاملة للخروج من الأزمة، ويقود إلى تحلل الإدارة اللبنانية من خلال الضغط على عمل الإدارات الرسمية والأجهزة الأمنية وصولاً إلى قطاع الخدمات العامة المنهك أصلاً، وهذا يطرح مسألة فقدان السيطرة والقيادة لدى الدولة اللبنانية كعنصر من الممكن أن يؤثر على وحدة البلاد وأمان شعبها.

كل هذه العوامل المشار إليها سابقاً وما سيرد في هذه الورقة لاحقاً، يعزز فرضيتنا البحثية هي أن هذه "السياسة الشبابية" لم تعد قابلة للتطبيق كما أقرت في العام ٢٠١٢، مضافاً إلى ذلك معوقات بنيوية في السياسة نفسها تجعلها تتأقلم مع المشكلات ولا تعالجها.

ويغيب المكون السياسي الذي يعتبر الأساس في وضع هذه "السياسة" موضع التطبيق ما يجعل التنفيذ وإيجاد الميزانية مسؤولية السلطات الرسمية اللبنانية لا الشباب اللبناني.

وما زاد المعوقات في وجه تنفيذ هذه السياسة هو الانهيار الحالي الذي لم تأخذه "خطة العمل" في الاعتبار، ما يجعل التساؤل مشروعاً حول جدواها وما إذا كانت تعكس فعلاً التحديات والأولويات الجديدة خصوصا بعد ثورة ١٧ تشرين التي تعتبر ظاهرة شبابية بامتياز والتي يجب أن تترجم مفاعيلها بإشراك أكبر للشباب في تحديد أولوياتهم وصنع سياساتهم والدفاع عنها ضمن مساحات آمنة.

فهل عاد ممكنا تطبيق سياسة شبابية قبل إخراج البلاد من الانهيار ووضع خطة تعافي أو نهوض اقتصادي؟ وهل يكون النهوض بالشباب في صلب أي خطة نهوض أم أن الطبقة السياسية ستتعامل مع السياسة الشبابية كنوع من "الكماليات"؟

يحيلنا ذلك إلى سؤالنا البحثي الرئيسي في هذه الورقة: هل ما زالت "السياسة الشبابية" ٢٠١٢ قابلة للتطبيق؟

هل ما زالت السياسات الشبابية قابلة للتطبيق؟

المنهجية

قناعة من مبادرة العدالة الاجتماعية والاقتصادية-معاً بالنهج التشاركي في انتاج كافة الأوراق البحثية, كان من البديهي التشاور مع كافة الأطراف المعنية بقضايا الشباب, وتدعي هذه الدراسة أنها التزمت المناهج التشاركية في القراءة والتحليل وتحديد الأوليات والتوصيات وصولاً إلى عرض كافة النتائج على كافة الأطراف للحصول على ملاحظاتهم. عليه فقد تم الدمج بين مجموعة من أساليب جمع المعلومات أهمها:

١- المسح المكتبي: عمل الفريق البحثي بداية على جمع كافة الاوراق و الخطط والقوانين والدراسات التي تطال القضايا الخاصة بالشباب, وتم قراءتها والاستفادة من الكم الهائل من المعرفة التي وفرتها لتأطير هذه الورقة.

٢- النقاشات التقنية: ومن أجل تعميق النقاش والوقوف عند آراء المعنيين من المسؤولين والخبراء, كان من الضروري تنظيم عدد من النقاشات والحوارات على شكل طاولة مستديرة. وعليه ولأغراض منهجية تم تنظيم جلستي حوار . وقد خصصت كل جلسة لأحد المحاور الاساسية:

طاولة مستديرة أولى – نقاش خبراء: تحت عنوان "المشاركة السياسية". وقد ناقشت المعوقات والتحديات أمام المشاركة السياسية للشباب ودورهم في وضع السياسات الشبابية.

طاولة مستديرة ثانية – نقاش خبراء: تحت عنوان "التحديات الاقتصادية الاجتماعية". وتطرقت الجلسة إلى واقع الشباب الاقتصادي والاجتماعي والتربوي

من الضروري الذكر أن هذه النقاشات شارك فيها عدد من الخبراء المستقلين, بالإضافة إلى نواب من البرلمان, ممثلي للأمم المتحدة, القطاع الخاص, منظمات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات, ممثلين عن الجهات الحكومية المعنية.

٣- المقابلات المباشرة: وللوقوف عند رأي أكثر تخصصي وانخراطاً في قضايا الشباب, تم اختيار رئيس لجنة الشباب والرياضة في البرلمان النائب سيمون أبي رميا, كون اللجنة المعنية بمراجعة كافة السياسات العامة الخاصة بالشباب. بالإضافة إلى الدكتورة ماريز يونس التي ساهمت ضمن فريق من الخبراء في تطوير أحدث الدراسات الخاصة بقضايا الشباب بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت تحت عنوان "الشباب في المناطق الهشة في لبنان".

٤- مجموعات مركزة: نظم الفريق البحثي جلسات تركيز مع مجموعات متنوعة من الشباب ناقشت نفس المسائل التي ناقشتها جلسات الخبراء, شارك في هذه الجلسات قرابة ٥٠ شاب وشابة في مناطق متنوعة من لبنان.

٥- استمارة الكترونية: قد تم تنظيم استطلاع رأي لشباب لبنان, شارك فيه حوالي ٣٨٨, هدف إلى تحديد أولويات الشباب كما أوردتها السياسات الشبابية بالإضافة إلى مقترحات خاصة بالفترة الحالية من زمن الأزمة.

تمهيد

تشكل السياسات العامة العمود الفقري في الأنظمة السياسية، وفي الدول الديمقراطية تحتل السياسات الشبابية أولوية خاصة لما لهذه السياسات من دور في بناء المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة. في هذا السياق عملت منظمة الأمم المتحدة بجهود متعددة ومتنوعة من أجل مساندة الشباب ودعمهم لدفعهم إلى ممارسة دور أكبر في وضع السياسات، ليست المتعلقة بهم وحسب، وإنما السياسات العامة للأنظمة السياسية التي يعيشون في نطاقها.

وقبل الغوص في هذه السياسات والتدقيق فيها، لا بد من العودة إلى "الشباب" بما يعنيه المصطلح. عملياً فإنه لا يوجد تعريف واضح موحد للشباب على مستوى الدول. لكن التعريف الذي جاءت به الأمم المتحدة يعطي فكرة عن الشباب، وقد وضعته لأغراض إحصائية معلِّلةً أنه لا يمس بأي تعاريف أخرى تضعها الدول الأعضاء. بحسب المنظمة فإن "الشباب" هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً، وقد نشأ هذا التعريف في إطار الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للشباب في العام ١٩٨٥. والواضح أن كل إحصائيات الأمم المتحدة في خصوص الشباب تستند إلى التعريف المشار إليه.

ولما لم تكن التعريفات حول مفهوم الشباب موحدة، عمدت دول عدة إلى تصنيف الشباب في إطار فئة عمرية محددة، وعملت تالياً على وضع سياسات شبابية متعلقة بهذه الفئات خصوصاً في الدول المتقدمة التي تؤمن بأهمية دور الشباب في بناء مجتمعاتهم.

في ما يتعلق بلبنان، وتاريخياً، فإن المشرع اللبناني لم يُضمّن السياسات العامة أي سياسات شبابية من الناحية الفعلية والعملية. فالسياسات الشبابية لم تكن على الدوام في صلب اهتمامات المشرع ولا في أولويات الحكومات التي تعاقبت منذ الاستقلال مروراً بمرحلة الحرب الأهلية، إلى أن توصلت إلى إقرار "السياسة الشبابية" في العام ٢٠١٢، تبعتها خطة عمل للسياسة الشبابية نفسها بعد عشر سنوات العام ٢٠٢٢ بدعم من اليونيسف.

إذن، وإن كانت تتم مقاربة هذه السياسات رسمياً فقد كان الأمر يحصل بشكل نظري من دون أن يكون عملياً وفي إطار آليات واضحة للتنفيذ. وأكثر من ذلك فإن الطبقة السياسية التي تتالت على حكم البلاد لم تكن تهتم للشباب ودورهم بالقدر الذي كانت تتعامل فيه مع هذه الشريحة من منطلق الفوقية والسياسات "المسقطة" على "طريقة نحن نفكر بالنيابة عنكم وعليكم بالرضوخ والقبول".

إذن، وإن كانت تتم مقاربة هذه السياسات رسمياً فقد كان الأمر يحصل بشكل نظري من دون أن يكون عملياً وفي إطار آليات واضحة للتنفيذ، وأكثر من ذلك فإن الطبقة السياسية التي تتالت على حكم البلاد لم تكن تهتم للشباب ودورهم بالقدر الذي كانت تتعامل فيه مع هذه الشريحة من منطلق الفوقية والسياسات "المسقطة" على "طريقة نحن نفكر بالنيابة عنكم وعليكم بالرضوخ والقبول".

ذلك أن السلطة اللبنانية لا تتعامل مع الشباب بصفتهم الهدف من "السياسة الشبابية" بل الوسيلة لتلميع صورتها أمام المجتمع الدولي، وبالتالي تصبح "السياسة الشبابية" انجازاً للحكومات وليس منتجاً حقيقياً يعنى بمقاربة مشكلات الشباب بهدف إيجاد حلول حقيقية لها.

وإذا ما تمت إضافة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمناطقية والديمغرافية التي لعبت ولا تزال دوراً سلبياً في خصوص ملف الشباب بشكل عام، فقد أدى كل ذلك إلى غياب أي رؤية واضحة حول السياسات الشبابية الواجب اعتمادها، لتمر السنوات على نشوء دولة لبنان الكبير والشباب في دائرة التهميش بقرار عن سبق الإصرار والترصد صادر عن السلطة التي تعاملت مع الشباب باعتبارهم مجرد جمهور يمكن حشده في هذه المناسبة أو تلك.

وهنا يبرز واقع آخر على استخدام الشباب وقضاياهم كوسيلة وليس هدفاً للتنمية البشرية في لبنان، إذ أن المحاصصة وسياسة توزيع المغانم على الأحزاب والطوائف في النظام اللبناني لا تستثني الشباب وبالتالي تتعامل معهم كرعايا للطوائف أو تتركهم عرضة لضغوط الأحزاب التي تتقاسم السيطرة على الاتحادات الرياضية والكشفية وتتصرف باستنسابية مع محاولات الشباب خلق مساحاتهم الآمنة في مختلف القرى والمناطق، من خلال تحكم هذه الأحزاب بالبلديات، سواء عبر حيازتها الغالبية في المجلس البلدي أو عبر فرض أمر واقع يمنع أي أنشطة تتعارض مع سياسة هذه الأحزاب وأجندتها. وبمعنى آخر تحول هذه الشريحة الأكثر حيوية في المجتمع، إلى أسيرة لرضا أمراء الطوائف للحصول ليس على مساحاتها التشاركية فقط، بل حقوقها في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والعمل. وذلك يمهد لاستخدام الشباب لاحقاً في صراعات ومواجهات طائفية وحزبية ضيقة.

كذلك فإن تركيبة النظام السياسي في لبنان الطائفية والمذهبية، بما يتخللها من انقسام وغياب للرؤى السياسية وغياب الاستراتيجيات الاقتصادية والتربوية والصحية المعاصرة والملائمة، حالت دون الالتفات إلى الشباب ودورهم خصوصاً أنهم الشريحة الأكثر ميلاً نحو التغيير. وفي ظل التقاعس الرسمي ترك الأمر لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية والمجموعات الشبابية لتعويض هذا النقص، وبهذه الجهود تمّ التوصل إلى اعتبار الشباب "شريحة اجتماعية" وذلك في مقابل التعريف الرسمي الذي تعامل على الدوام مع هذه الشريحة من السكان باعتبارها "فئة عمرية".

ومن هذا المنطلق أي "الشريحة الاجتماعية" كانت الجهود منصبة في كيفية إيجاد السياسات الشبابية القائمة على المشاركة الفعالة لهذه الشريحة في وضعها لا الاكتفاء بقبول ما يتم وضعه من مخططات. وفي هذا السياق، تمّ التوصل، وبعد سنوات من الانتظار، إلى "سياسة شبابية" أقرتها الحكومة في نيسان ٢٠١٢، وحاولت إظهارها وكأنها السبيل المنقذ للشباب.

وتعالج هذه الدراسة مشكلة ندرة الأبحاث التي تعاملت مع السياسة الشبابية التي تم إقرارها العام ٢٠١٢ من خلال الاطلاع على تفاصيلها, ومدى إمكانية تطبيق هذه السياسة وصلاحيتها بعد مرور نحو عقد من الزمن على إقرارها, وذلك في محاولة للإجابة على السؤال البحثي الرئيسي: هل ما زالت هذه السياسة الشبابية قابلة للتطبيق؟ وتتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة هي:

- ماذا عن التحديات والأولويات؟ وهل ما زالت هي نفسها؟
- في ظل الانهيار الذي يعيشه لبنان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على وجه التحديد: هل عاد ممكناً سياسة شبابية من دون خطة تعافي تسبقها وتشكل نواتها؟ أم الأفضل أن تكون لاحقة لها؟
- منذ ٢٠١٢ ماذا فعلت الأطراف المعنية الـ stakeholders (وزارات ومنظمات) لتنفيذ السياسة الشبابية؟
- وختاماً, هل حققت ١٧ تشرين مشاركة سياسية للشباب؟

وتفترض هذه الورقة البحثية, كما ذكرنا سابقاً أنه لم يعد ممكناً تطبيق "السياسة الشبابية" كما هي، خصوصاً أن هذه "السياسة" وإن كانت تشاركية مع الشباب ومنظمات المجتمع المدني, لكنها تفتقر إلى آليات للتنفيذ, وجاءت ناقصة تعكس الانقسام الطائفي والمذهبي في البلاد, ما جعل التحديات والمعوقات كثيرة قادت في النهاية إلى فشلها بعد تركها لنوايا السلطة التي لم تسع إلى أي آليات تطبيقية فاعلة, وذلك يعكس حقيقة أن الشباب ليسوا من ضمن أولويات أصحاب القرار.

المسار من ٢٠٠٠ الى ٢٠٢٢

١- السياسة الشبابية – ٢٠١٢

منذ العام ٢٠٠٠ بدأت جمعية "مسار" من خلال "منتدى الشباب" الذي ضم ممثلين عن مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية في لبنان العمل على أولويات الشباب واهتماماتهم, بهدف التوصل إلى إقرار سياسة شبابية في لبنان.

بدأ العمل في إطار "مسار السياسات الشبابية" من قبل مجموعة من الجمعيات الشبابية في المجتمع المدني ومجموعة عمل الأمم المتحدة الخاصة بالشباب, ووزارة الشباب والرياضة التي كانت حديثة العهد وقتذاك.

وقد انطلق العمل من تحديد حاجات الشباب وتصنيفها في قطاعات ثم تشكيل مجموعات عمل في كل قطاع ووضع توصيات لسياسات شبابية ورفعها إلى وزارة الشباب والرياضة والضغط على صانعي القرار لإقرارها.

وفي الـ٢٠٠٩ استكملت لجنة الشباب والرياضة برئاسة النائب سيمون أبي رميا النقاشات الجارية إلى أن تم التوصل في ٢٠١٢ إلى وضع "وثيقة السياسة الشبابية", وكان وقتها فيصل كرامي وزير الشباب والرياضة. اعتمدت اللجنة "السياسة" وأيدتها كاستراتيجية وكان الهدف أن يكون هناك سياسة شبابية وطنية معتمدة من قبل الدولة اللبنانية.

وقد أثمر هذا العمل في ٣ نيسان ٢٠١٢ حين أقر مجلس الوزراء اللبناني ما عرف بـ "السياسة الشبابية في لبنان ٢٠١٢".

وأشارت "السياسة" إلى أن الشباب يشكّلون ٢٨% من مجموع السكان في لبنان وهم الفئة التي تتراوح أعمارها بين ١٥ و٢٩ سنة. وتم اعتماد هذا التحديد للعمر من قِبَل كل من وزارة الشباب والرياضة اللبنانية, ومنظمات الأمم المتحدة التي تعمل مع الأطفال والشباب, والجمعيات الشبابية في المجتمع المدني اللبناني, وخبراء, وذلك استناداً الى خصائص اجتماعية واقتصادية متعلقة بلبنان.

شكل ذلك البداية لوجود وثيقة سياسية شبابية علمية وموثوق بها وكذلك إلى إنشاء "منتدى الشباب حول السياسات الشبابية", ولاقت السياسة قبولا من قبل الشباب بعد اختبارها في ١٥ لقاء شبابياً مختلفاً, بالإضافة الى توافق بين مختلف الوزارات التي تعنى بالشباب.

وسردت "سياسة ٢٠١٢" التحديات التي تواجه الشباب اللبناني والمتعلقة ب:

١- نوعية التعليم والفروقات بين التعليم الخاص والتعليم الرسمي, وعدم تزويد الطالب بالمهارات الحياتية ومهارات التحليل والتفكير النقدي وغيرها لتمكينه من مواجهة تحديات العصر الحديث. هذا بالإضافة الى ارتفاع نسب التسرّب المدرسي, خاصة في المدارس الرسمية.

٢- عدم توفر المعلومات والخدمات الكافية للشباب حول الصحة الإنجابية والصحة الجنسية بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب. هذا بالإضافة الى تفشي المخدرات بين الشباب.

٣- ضعف مشاركة الشباب في الشأن السياسي والشأن العام, والمتمثل بعدم مشاركتهم لا اقتراعا ولا ترشّحاً بالانتخابات النيابية والبلدية قبل سنّ الـ ٢١ والـ ٢٥.

٤- هجرة الشباب بهدف تحسين حالتهم المعيشية, ومعظم هؤلاء الشباب هم من حملة الشهادات, إذا تشكل هجرة الشباب نسبة ٤٤% من نسبة مجمل المهاجرين الذكور في لبنان.

٥- البطالة, إذا تبلغ نسبة الشباب العاطلين عن العمل ٦٦% من مجمل العاطلين عن العمل في لبنان, وهذا بدوره يزيد من هجرة الشباب.

٦- عدم ثقة المجتمع بقدراتهم, فالكل ينظر إليهم على أنهم جيل الغد, وبالتالي مشاركتهم في الحياة العامة مؤجّلة إلى الغد.

واستناداً إلى ما سبق، تم وضع "السياسة الشبابية" استجابة للتحديات التي تواجه الشباب واستجابة تطلعاتهم وطموحاتهم.

وحددت مجموعة من الأهداف تعبر عن التزام الدولة بقضايا الشباب, وتضمين "السياسة" رؤية متكاملة لكل الخطوات التي تنوي الدولة اتخاذها من أجل تحسين ظروف الشباب الحياتية, وتحديد دور الشباب في المجتمع بوضوح, وخلصت إلى وضع خمس أولويات هي:

- الخصائص السكانية والهجرة
- العمل والمشاركة الاقتصادية
- الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية
- التربية والثقافة
- الشباب والصحة

بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٤ كان هناك فرصة لتطبيق الوثيقة, لكن عدم الاهتمام الرسمي على المستوى النيابي والحكومي والوزراء المعنيين حال دون اتخاذ أي خطوات في ذلك الاتجاه. واستمر ذلك إلى فترة انتهاء عهد الرئيس ميشال سليمان حين دخل لبنان في حينه في فراغ رئاسي استمر لنحو سنتين ونصف انتهى في تشرين الأول ٢٠١٦ بانتخاب ميشال عون رئيسا للجمهورية.أثناء الفراغ الرئاسي لم تكن "السياسة الشبابية" هي الاولوية عند أصحاب القرار, خصوصاً مع فراغ دستوري عطل انتظام عمل المؤسسات.

٢- خطة العمل – ٢٠٢٢

في العام ٢٠١٦, تسلم الوزير محمد فنيش وزارة الشباب والرياضة في حكومة الرئيس سعد الحريري (كانون الاول ٢٠١٦ الى تشرين الاول ٢٠١٩) بدأ اجتماعاته, برفقة فريق عمل, مع المعنيين بالخطة الشبابية, بهدف العمل على السياسة الشبابية وتفعيلها, خصوصا أن "السياسة الشبابية" التي أقرت في العام ٢٠١٢ تضمنت بندا عن "تقييم السياسة الشبابية بعد 0 سنوات لتبقى متلائمة مع الحاجات المستجدة للشباب والمجتمع".

وفي العام ٢٠١٧, قامت وزارة الشباب والرياضة اللبنانية, بالشراكة مع "صندوق الأمم المتحدة للسكان"(UNFPA) و"منظمة الأمم المتحدة للطفولة" (UNICEF), بتكليف شركة استشارات لوضع "خطة عمل للسياسة الشبابية" بناء على توصيات "السياسة الشبابية" التي أقرت في العام ٢٠١٢.

أنجزت "الشركة" "الخطة" في العام ٢٠١٨, خلال فترة ثلاثة أشهر تقريبا, وذلك استجابة للضغوط من قبل وزارة الشباب والرياضة والمنظمات الدولية إنجازها في أسرع وقت.

دخلت البلاد بعدها بسنة, ٢٠١٩, ثورة رافقها انهيار اقتصادي ومالي تاريخي, ما زالت تداعياته حتى اليوم من دون أي رؤية رسمية للخروج منه, ما عطل متابعة "الخطة" لإقرارها رسمياً, خصوصاً مع استقالة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري في تشرين الأول ٢٠١٩ وتحول حكومته إلى حكومة تصريف أعمال حتى تشكيل الرئيس حسان دياب حكومته في الشهر الأول من العام ٢٠٢٠ وتولت فارتينيه سيمون أوهانيان وزارة الشباب والرياضة.

ولمدة عشر سنوات غاب التنفيذ الفعلي لمضمون "السياسة الشبابية", إلى أن أقر مجلس الوزراء في ١٢ أيار ٢٠٢٢ "خطة عمل سياسة الشباب الوطنية" (National Youth Policy Action Plan) تضمنت ٢٠ توصية, تم التخطيط لها من خلال ١٧٩ من التدخلات, واستندت إلى الأولويات الخمس ل "سياسة" ٢٠١٢ وحددت فترة تطبيقها الزمنية بثلاث سنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٤).

وأدرجت السلطة الخطة في إطار العمل على تنفيذ "السياسة الشبابية في لبنان" (٢٠١٢) والتي تثبت من وجهة نظرها التزام الدولة تجاه قضايا الشباب ورؤيتها المتكاملة للخطوات المنوي اتخاذها لتحسين ظروفهم الحياتية وتلبية حاجاتهم وطموحاتهم وإيجاد مناخ يساعدهم في الوصول إلى مواقع القرار في الحياة العامة, وذلك من خلال ١٣٧ توصية مندرجة تحت الأولويات الخمس.

وبحسب الإعلان الرسمي فإن الخطة جاءت نتيجة مناقشات بين الوزارات وأصحاب الشأن والشباب على مستوى البلاد, للمساهمة في توجيه الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتنمية الشباب من النواحي المختلفة وخلق فرص لتحسين وضعهم الصحي والنفسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتمكينهم من المشاركة في آليات صنع القرار على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما أعلن أيضاً أنه لتنفيذ هذه التدخلات فإن ذلك يكون بمشاركة ١٧ وزارة ومختلف المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية ومراكز الرعاية الصحية والبلديات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية, كما تتضمن الخطة إطار عمل للرصد والتقييم يتناول كل من تلك التوصيات والتدخلات.

ثم تم تنقيح "الخطة" وتطويرها, وكان العمل يجري على أساس أن هناك سياسة موجودة منذ العام ٢٠١٢, وليس لأي جهة الحق في تعديلها إلا بإبلاغ مجلس الوزراء. علماً أن تطوير "الخطة" استلزم إجراء أبحاث في كل المناطق اللبنانية جرى من خلالها الاطلاع على أولويات الشباب, ومن أصل ١٣٧ توصية تم الوصول إلى ٢٠ بالاستناد إلى أولويات الشباب والأمور المهمة لديهم.

اعتمد القائمون على تطوير "خطة العمل" على منهجية تشاركية قائمة على الأدلة انطلاقا من المبادئ السبعة التالية:

المبدأ الاول: تلبية أهداف التنمية المستدامة:

تنطلق الخطة وأولوياتها من التزام الدولة اللبنانية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كما أقرتها الأمم المتحدة, وتلبي تحديداً الأهداف التالية من الأهداف ال ١٧:

- **الهدف الأول:** القضاء التام على الفقر
- **الهدف الثاني:** القضاء التام على الجوع
- **الهدف الثالث:** الصحة الجيدة والرفاه
- **الهدف الرابع:** التعليم الجيد
- **الهدف الخامس:** المساواة بين الجنسين
- **الهدف الثامن:** العمل اللائق ونمو الاقتصاد
- **الهدف العاشر:** الحدّ من أوجه عدم المساواة
- **الهدف السادس عشر:** السلام والعدل والمؤسسات القوية.

المبدأ الثاني: أهمية البيئة المحلية وتأثيرها:

في حين استخدم فريق المستشارين تجارب جيّدة عالميّة كمبادئ توجيهيّة في عملية وضع خطّة العمل, إلّا أنّه سعى للتأكد من الواقع المحلي للشباب عبر إجراء بحوث مكثّفة عن حالتهم ومبادراتهم في لبنان ومشاركة الجهات المعنيّة في كلّ مرحلة من مراحل العمليّة.

المبدأ الرابع: مشاركة الجهات المعنيّة:

شارك الشّباب والمؤسسات الحكوميّة ووكالات الأمم المتّحدة في تطوير "خطّة عمل سياسة الشّباب الوطنيّة". وساهم جميع هذه الجهات في تصميم خطّة العمل وتطويرها ومراجعتها خلال العمليّة بأكملها.

المبدأ الخامس: التّجارب الدّوليّة الراسخة/الناجحة:

استندت أهداف خطّة العمل, وعمليّة تطويرها وهيكلها وأنشطتها ومتابعتها وتقييمها إلى تجارب دوليّة راسخة وناجحة. وقد اعتمد اختيار هذه التّجارب على المعايير التّالية:

- الاعتراف بها كتجارب جيدة من قبل الجهات الفاعلة العالميّة الأساسيّة
- تمّ تطويرها في سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي فيه أوجه تشابه مع السياق اللّبناني
- تأتي من بلدان مختلفة للسّماح بالمقارنة معها.

المبدأ السادس: الجدوى المؤسّساتيّة والماليّة:

أخذ تطوير خطّة عمل سياسة الشباب الوطنيّة بالاعتبار التّحدّيات والمخاطر المؤسّساتيّة والماليّة. فتعتمد الخطّة الناتجة على المبادرات والقدرات الحاليّة.

المبدأ السابع: المنظور الحقوقي والنوع الاجتماعي:

اعتمد وضع خطة العمل على إدماج المنظور الحقوقي والنوع الاجتماعي ضمن الأهداف والتدخلات والمؤشرات حيثما ينطبق ذلك.

الاستجابة للانهيار الاقتصادي والمالي الحالي

تتميز خطة العمل بأنها تتضمن فقرة عن "التدخلات الفورية" التي تمت إضافتها إلى "خطة عمل السياسات الشبابية" في بداية سنة ٢٠٢٢, بناء على طلب وزارة الشباب والرياضة لمعالجة الأولويات الملحة لدى الشباب في ظل التغيرات السريعة التي طرأت على لبنان والتي لديها تداعيات خطرة على واقع الشباب بدأ من جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية والمالية وانعكاساتها على الواقع الصحي والتربوي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي على الشباب.

على الرغم من استجابة "الخطة" للانهيار الحالي، فإن اقتراح تدخلات فورية في وقت قصير جدا لا يتيح استشارة الشباب وإشراكهم بشكل جاد وفعلي، وذلك بالاضافة الى عدم التعامل مع السياسة الشبابية كجزء من السياسات العامة والالتزامات الحكومية وليس مرهونا فقط بأجندات مشاريع التمويل.[Text Wrapping Break]وهدف ذلك إلى تحديد أولويات الشباب المباشرة في ظل الانهيار الحالي انطلاقاً من مراجعة أحدث الدراسات والتقارير حول وضع الشباب في لبنان، واعتماداً على أربعة معايير تم على أساسها تحديد الأولويات المباشرة للشباب في ظل الانهيار الحالي:

١. تلبي حاجة أساسية لدى الشباب,

٢. ملحة من حيث تداعياتها على واقع الشباب,

٣. شمولية بحيث تطال عدد كبير من الشباب وخاصة الأكثر عرضة منهم,

٤. قابلة للتنفيذ أي يمكن تأمين الدعم المالي والفني لتنفيذها في ظل الواقع الحالي.

وبناء عليه تم تحديد سبع حاجات مباشرة تشكل رأس الأولويات للشباب اللبناني:

١. خفض نسبة المتسربين من المدارس

٢. توفير الدعم الصحي الجسدي والنفسي

٣. خلق فرص عمل تؤمن مداخيل سريعة

٤. تعزيز المشاركة السياسية المدنية والتضامنية

٥. تعزيز الحوار وثقافة السلم

٦. دعم خبراتي ومادي للعمل في القطاع الزراعي

٧. بناء القدرة التطوعية للتعاطي مع الأزمات

اقترحت "خطة العمل" مبادرات فورية للاستجابة للأزمات الحالية سنذكرها لاحقاً (مع العلم أن واضعي الخطة ذكروا كذلك المبادرات الموجودة أصلاً)، وذلك اعتماداً على القطاعات الأساسية التي تم تحديدها في "السياسة الشبابية" التي أقرت سابقاً، وهي:

١- الخصائص الديمغرافية والهجرة: التدخل من خلال برامج ومنصات بهدف الحد من هجرة الشباب

واقترحت إنشاء برنامج لدعم الشباب الذين يرغبون في العمل في الزراعة يقدم دعم خبراتي ومالي يسمح لهم البقاء في مناطقهم واستثمار الأراضي المتاحة والمساهمة في الأمن الغذائي.

٢- العمالة والمشاركة الاقتصادية: تسهيل عملية البحث عن العمل والوصول للوظائف بهدف الحد من البطالة

واقترحت مبادرتين جديدتين هما:

أ- تطوير منصة عبر الإنترنت تعزز التضامن بين الشباب يستطيعون من خلالها مشاركة الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتوفرة من جهة والتعبير عن حاجاتهم الأساسية من جهة أخرى لتلقي الدعم (سواء كانت فرص عمل، أو تدريب، أو احتياجات صحية).

ب- توسيع برامج الدعم والتحفيز لريادة الأعمال لتطال فئات شبابية متعددة في المدن والأرياف وتوفير الخدمات اللازمة تعزز من قدرة الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة مع إمكانية ربطها في أسواق خارجية.

٣- الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية: تعزيز قدرات الشباب في المشاركة في صنع القرار ودعم تطوعهم المدني كما زيادة مشاركة الشباب السياسية والمدنية

واقترحت تدخلات جديدة هي:

أ- إنشاء مجلس وطني للشباب للتشاور مع الحكومة بهدف خلق منبر لصوت الشباب وإيصال آرائهم وأفكارهم إلى صناع القرار.

ب- تطوير موارد وتدريبات وأدوات (عبر الإنترنت وغيرها) لتمكين الشباب من الاستجابة للأزمات بشكلٍ أفضل وزيادة وتحسين قدراتهم في المساعدة.

ج- توسيع المراكز والمساحات الآمنة للشباب.

د- تقديم الدعم بمختلف أنواعه لمنظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب.

ه- تطوير برنامج تنمية يقدم دعم اجتماعي واقتصادي ويعزز انتماء الشباب (الذين هم فوق ال ١٨ سنة) في السجون مما يعزز انخراطهم بالمجتمع.

و- تطوير استراتيجية وطنية للشباب والسلم والأمن بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن UNSCR ٢٢٥٠.

ز- وضع منهجية حول الشباب والإعلام والسلام وترويجه ضمن كلية الإعلام والجامعات الشبابية.

هذا طبعا بالإضافة الى مبادرتين موجودتين أصلاً وهما خفض سن الاقتراع في الانتخابات النيابيّة والبلدية إلى سنّ الثامنة عشرة، وإنشاء منتديات حوارية في المدارس والجامعات تكرس مبادئ المواطنة والثقافة السياسية الفاعلة.

٤- التعليم والثقافة: تسهيل وصول وبقاء الشباب في المدارس والجامعات والحصول على تعليم ذات جودة من خلال التعليم عن بعد وخفض نسبة المتسربين من المدارس

واقترحت "الخطة":

أ- إنشاء محتوى على الإنترنت يساعد الشباب في الوصول إلى التعليم الرسمي وغير الرسمي.

ب- توفير بدائل مالية وفنية للتخفيف من التحديات مثل محدودية توفر الكهرباء والإنترنت للطلاب الشباب.

ج- تأمين الدعم المادي والفني لطلاب وأساتذة الجامعة اللبنانية للحد من المخاطر التي تواجهها (مالية وبنيوية).

٥- الصحة والسلوكيات البالغة الخطورة: تسهيل وصول وبقاء الشباب في المدارس والجامعات والحصول على تعليم ذات جودة من خلال التعليم عن بعد بهدف خفض نسبة الانتحار لدى الشباب وزيادة نسبة الشباب الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية

ويكون ذلك من خلال استحداث المبادرات التالية:

أ- إنشاء شبكة من مقدمي خدمات الصحة النفسية وتوسيع نطاق قدراتهم على الاستجابة للاحتياجات وتقديم الخدمات لأكبر عدد من الشباب وبشكل مجاني أو شبه مجاني.

ب- إنشاء منصة عبر الانترنت تلبي الاحتياجات المتعلقة بالصحة النفسية لكل من الشباب في لبنان وفي الخارج وتطوير محتوى عبر الإنترنت لزيادة الوعي حول قضايا الصحة النفسية من منظور النوع الاجتماعي.

ج- زيادة الأنشطة المتعلقة بالصحة النفسية وزيادة الدعم للصحة النفسية خاصة للفئات الشبابية الضعيفة (النساء, ذوي الاحتياجات الخاصة).

أولويات الشباب اللبناني ٢٠٢٢: السياسة أولاً

كان الاستبيان أحد وسائل جمع البيانات التي تم ذكرها في منهجية البحث سابقا, وذلك بهدف إفساح المجال للشباب اللبناني لإعادة ترتيب الأولويات الواردة تحت كل القطاعات الخمسة التي حددتها "السياسة الشبابية" العام ٢٠١٢. [Text Wrapping Break]إلى ذلك تم ترك مساحة للشباب لإضافة اقتراح أولويات وقضايا يعتبرونها ذات أهمية بالنسبة لهم, أنها غير واردة في الاستبيان.

شارك في الاستبيان الذي أجري عبر الإنترنت في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٢, ٣٨٨ شابا وشابة من كل الاقضية اللبنانية بمعدل أعمار بلغ ٢٤,٩ سنة. وجاءت الأولويات التي حددها الشباب كالتالي:

١. الخصائص السكانية والهجرة:

٤١,٢٤% أعطوا الأولوية ل "تفعيل اللامركزية الإدارية وتحقيق الإنماء العادل في كافة المناطق للحد من الهجرة الداخلية".

في حين حلت الاولوية الثانية وبفارق كبير وهي "صياغة مخطط توجيهي زراعي صناعي تجاري يشمل جميع المناطق ويضمن قروض ميسرة" بنسبة ٢٦,٠٠%.

أما بالنسبة للأولويات المقترحة, فكان التركيز على "تطوير قطاع المواصلات" و"تحسين الوصول الى التعليم العالي خصوصا للفتيات" و"ضرورة إيجاد فرص عمل تناسب الاختصاصات" و"توفير مناخ جيد للاستثمارات الخارجية بما يؤدي إلى خلق فرص عمل".

٢. العمل والمشاركة الاقتصادية:

حل "اعتماد معايير الكفاءة والاختصاص في حقل الوظيفة العامة" على رأس الأولويات بنسبة ٢٥,٢٦%, ليليه "إنشاء ربط بين الوظائف الشاغرة والشباب العاطل عن العمل" بنسبة ٢٣,٩٧%, وثالثا أتى "دعم الابتكارات والاختراعات الجديدة الشابة" بنسبة ٢٢,٦٨%.

أما الأولويات المقترحة من قبل الشباب المشارك في الاستبيان فأتى في طليعتها "الاستقرار السياسي كمدخل أساسي للمشاركة الاقتصادية الحرة" وكذلك "كف يد السياسيين عن التعيينات وتفعيل مجلس الخدمة المدنية وتسريح الموظفين الفائضين", إضافة إلى "دعم التصدير والاقتصاد المنتج بدل ثقافة الاستهلاك" وضرورة تحقيق "اكتفاء ذاتي زراعي".

٣. الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية:

تصدرت أولويتان بفارق ضئيل, فجاء أولا "توسيع نطاق المساحات العامة والمشتركة ودعمها وتعزيز نوعيتها وايلاء قضايا النساء اهتماما خاصا" ب ٢٤,٢٣%, وثانيا بفارق ضئيل (٢٣,٩٧%) "إقرار قانون تخفيض سن الاقتراع في الانتخابات النيابية والبلدية الى ١٨ سنة".

وحل ثالثا ورابعا بالنسبة نفسها لكل منهما (١٨,٥٦%) كل من أولوية "اعتماد آلية محاسبة على التحريض المذهبي والتمييز في الإعلام وتعزيز الإعلام البديل" وأولوية "توعية الشباب بشأن حقوق الإنسان وتحديدا حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة بما يخص منحها الجنسية لأولادها وإنشاء سجون للأحداث".

أما بالنسبة لاقتراح أولويات فكان لافتا "وضع قانون يحدد السن الأعلى للترشح في الانتخابات النيابية والبلدية", و"حماية الحريات العامة" و"إلغاء الطائفية السياسية في مجال الحصول على العمل وتعزيز المدرسة الرسمية" و"التأكيد على المساواة بين جميع أطراف المجتمع وعدم التمييز بين الشباب" بالإضافة إلى "تحويل المحتوى المعقد للقوانين والموازنة الى محتوى سلس".

٤. التربية والثقافة:

غالبية كبيرة تمثلت بنسبة ٥٩,٢٨% دعت الى "تطبيق قانون إلزامية ومجانية التعليم الأساسي في المدارس الرسمية حتى سن الـ١٥ عاما بالإضافة إلى تأمين المساواة في الحصول على التعليم", لتأتي ثانية لكن بفارق كبير (١٧,٥٣%) أولوية "تطوير التعليم في المنطقة في إطار تفعيل اللامركزية الإدارية ودعم القروض التعليمية وتوحيد المناهج والكتاب المدرسي خاصة كتابي التربية والتاريخ".

أما بالنسبة للأولويات المقترحة فكان هناك "منع الزواج من دون الخضوع لدورات تربية وطنية ونفسية واجتماعية", بالإضافة إلى "دعم المعلم المدرسي كونه أساس العملية التربوية" و"تعزيز المدرسة الرسمية".

٥. الشباب والصحة:

٤٥,١٠% من المستطلعين وضعوا "تطوير المراكز الصحية وتأمين عدالة توزيعها بين المناطق" كأولوية أولى، تلتها بنسبة ٢٥,٥٢% "تحديد تعرفة مخفضة في كافة الخدمات الاستشفائية للشباب وتأمين بطاقة صحية إلزامية لجميع التلامذة".

أما في ما خص الأولويات المقترحة في هذه المجال فقد برزت الدعوة إلى "تفعيل الرقابة على المستشفيات الخاصة" و"تأمين نقل عام لجميع المناطق" و"رفع الصفة الدينية عن مراكز التأهيل والمستشفيات الخاصة" و"حث الشباب على الرياضة لأنها تحافظ على الصحة" و"اعتماد نظام تأمين صحي شامل لكبار السن والأطفال بشكل مجاني وجيد".

السياسة الشبابية: معوقات وتحديات

في حين أن "السياسة الشبابية" التي أقرت العام ٢٠١٢ استلزمت نحو ١٢ عاماً من النقاشات لإقرارها وبمشاركة عدد كبير من الجمعيات والمنظمات المختصة والتي تمثل الشباب سواء داخل الأحزاب التقليدية أو خارجها, فإن "خطة العمل" التي أقرت العام ٢٠٢٢ أقرت على عجل بضغط من الجهات الرسمية اللبنانية وكذلك المنظمات الدولية المعنية.

وعلى الرغم من أن عملية إقرار هذه "السياسة" استغرقت نحو ١٢ عاماً, وطريقة إقرارها ميزت لبنان عن محيطه الإقليمي, بأنها أتت تشاركية من الأسفل إلى الأعلى, لكن السؤال يطرح نفسه بشأن تغير الأولويات والتحديات بين ٢٠٠٠ و٢٠١٢.

أما بالنسبة ل "خطة العمل", فعلى الرغم من أن إقرار "الخطة" جاء في أيار ٢٠٢٢, فإن ذلك لم يعنِ أن العمل عليها تواصل بين سنة تكليف الشركة المعنية العام ٢٠١٧ حتى إقرارها. لا بل إن إنتهاء العمل على "الخطة" في نسختها الأولى انتهى في العام ٢٠١٨, ومن ثم تم العمل سريعاً في بداية العام ٢٠٢٢ لإضافة فقرة تتصدى للانهيار الحالي الذي كان بدأ أواخر العام ٢٠١٩, على الرغم من التغييرات الراديكالية التي فرضها الانهيار على التحديات والأولويات.

مع ذلك, تقع على الحكومة اللبنانية – المستمرة في تصريف الأعمال برئاسة نجيب ميقاتي- مسؤولية إقرار خطة العمل من دون إظهار جدية في مقاربة الانهيار سواء ضمن السياسة الشبابية أو في ظل غياب أي سياسة عامة أو خطة واضحة للتعافي.

الأمر يطرح مجدداً جدية الدولة اللبنانية في التعاطي مع قضايا الشباب, ليس فقط بمساءلتها عن غياب التطبيق الفعلي للسياسة الشبابية, بل كذلك عن عدم تعاون الوزارات المعنية في مشاركة البيانات المطلوبة لإعداد "خطة العمل" وتمنعها عن الاستجابة لطلبات وزارة الشباب والرياضة بهذا الشأن.

وهنا يبرز عامل التعطيل الأبرز وهو غياب الإرادة السياسية لدى صانع القرار الرسمي في لبنان, وهذا ما عكسه الشباب في الاستبيان الملحق بهذا البحث وجرى عرض نتائجه سابقا, ذلك أن إعطاء الاولوية الاولى لتوسيع اللامركزية الإدارية وعدالة توزيع المنشآت الصحية والتعليمية في المناطق, بالإضافة إلى خلق مساحات مشتركة وآمنة وحماية الحريات العامة وكذلك اعتبار "الاستقرار السياسي مدخلا أساسيا للمشاركة الاقتصادية الحرة", والمطالبة ب "كف يد السياسيين عن التعيينات وتفعيل مجلس الخدمة المدنية" والمساواة بين اللبنانيين واللبنانيات وعدم التمييز ضد الشباب وإلغاء الطائفية السياسية, كما تأمين البيئة الملائمة للاستثمار الخارجي, هذه كلها مطالب ذات جوهر سياسي وليست مطالب تقنية, وهذا ما يجب ان تنصب عليه الجهود لتنفيذ "السياسة الشبابية".

وبحسب الخبراء وأصحاب القرار, ممن شاركوا في جلسات الحوار والمقابلات, فإن خمسة تحديات تشكل عوائق أمام تطبيق "السياسة الشبابية" وكذلك "خطة العمل" التي لن تشذ عن القاعدة.

١. سياسية: متعلقة بطبيعة وتركيبة النظام السياسي.

٢. اقتصادية: لها علاقة بالواقع الاقتصادي للبنان بشكل عام وواقع الشباب بوجه خاص, بالإضافة إلى مشكلة تمويل خطوات التنفيذ الخاصة بالسياسة الشبابية.

٣. ديموغرافية واجتماعية: لها علاقة بالنظرة إلى الشباب ومكانتهم ودورهم في المجتمع, بالهجرة وبأماكن توزع الشباب على المناطق اللبنانية.

٤. تربوية: لها علاقة بالنظام التعليمي ومناهجه المعتمدة.

٥. صحية: لها علاقة بالسياسات الصحية وضمان الطبابة والاستشفاء.

١- المعوقات السياسية

إن تركيبة النظام السياسي في لبنان, الطائفية والمذهبية والمعتمدة على مبدأ المحاصصة الطائفية, تعتبر من أهم التحديات أمام تنفيذ "السياسة" و"الخطة" ومشاركة الشباب السياسية الذين ينظر إليهم ضمن التقسيم الطائفي لا كشريحة عابرة للطوائف, كذلك فإن أصحاب القرار في البلاد بما يمثلونه من سلطة كان لهم الدور الأبرز في جعل "الشباب" وكل ما يتعلق بهم في آخر سلم الأولويات, وهذا بطبيعة الحال أخر تنفيذ "السياسة الشبابية -٢٠١٢" وعرقل المشاركة السياسية للشباب. إضافة إلى أن العقل السياسي الحاكم في لبنان, يعمل على اغلاق اي فرص للتلاقي والانفتاح بين الشباب اللبناني, بل على العكس فهو يعمل وبمختلف اتجاهاته إلى شد العصب الطائفي والحزبي كي يضمن الانغلاق من جهة ويضمن التبعية والطاعة من جهة أخرى. وهو نفسه العقل الذي يرى في الشباب أدوات يتم استخدامها دون استشارتها ويمنع عنها الهوية والوطنية الجامعة.

وبحسب خبراء فإن الحديث عن تفاعل بين الطوائف من خلال ما يسمى بـ "المساحات" ينتهي إلى الفشل دائماً, وذلك لأنه يتم بطريقة شكلية, فجمع الشباب من مختلف المناطق والطوائف في مكان واحد لا يعني خلق حوار بناء ومثمر في ما بينهم. لكن في المقابل, ثمة من يرى من الخبراء أن الأمر أكبر وأبعد من الانقسام الطائفي, ذلك أنه في ١٧ تشرين العام ٢٠١٩ نزل الجميع إلى الشارع بغض النظر عن الانتماء الطائفي والمذهبي, والأمر تكرر بعد انفجار مرفأ بيروت ٤ آب ٢٠٢٠ إذ لم يكن هناك مشكلة طائفة أو مذهب. ويرد هؤلاء المشكلة في عدم المشاركة في الحياة العامة, إلى مسائل أخرى منها على سبيل المثال, العامل الجغرافي والذي يخفف من تفاعل اللبنانيين في مناطق محددة مع أحداث تجري في مناطق أخرى بعيدة عنهم إلى حد ما, وكذلك كلفة النقل مع غياب شبكة فاعلة من النقل العام.

وفي المحصلة, فإن النظام اللبناني وطريقة تركيبته, يبرز الغياب الممنهج الإرادة السياسية لإيجاد قوانين خاصة تعزز المشاركة السياسية للشباب, كما يفتقر إلى التشريع اللازم لإصدار القوانين الملائمة وإلى الآليات والأدوات التي قد تحفز مشاركة الشباب في الفضاء العام.

٢- المعوقات الاقتصادية

إن الأوضاع الاقتصادية تعد من المعوقات الأساسية أمام مشاركة الشباب في السياسة أو الشأن العام, فإذا كانت القدرة الاقتصادية للفرد متوفرة فإن هذا التحرر الاقتصادي تسهل عليه المشاركة, أما إذا كان همه تأمين لقمة العيش فإن القدرة مفقودة على المشاركة, وهذا الأمر, من وجهة نظر الخبراء, من أهم المعوقات التي تمنع تواصل الفرد مع محيطه وبالتالي انخراطه في التغيير.

فالاقتصاد, وفقاً للخبراء, مهم جداً لأنه يؤثر على نوعية الحياة. وفي لبنان فإن ثلث الناتج المحلي يأتي على شكل تحويلات من الخارج, أي أن ما لا يقل عن ٣٠% من العائلات لديها مدخول خارجي من دون أن تساهم في العملية الانتاجية, وهذا ما يجعل الدولة اللبنانية اتكالية غير منتجة, مع أن هذا في المقابل يمنح مزيدا من المساحة لممارسة السياسية وبالتالي يرفع سقف الحريات السياسية في لبنان مقارنة مع أي مجتمع آخر والسبب وجود مدخول بلا إنتاج.

ومن الملاحظات أيضاً, ما يتعلق بموازنات الدولة التي لم تكترث يوماً لاهتمامات الشباب وبالتالي فإن أي تمويل يطالهم أو يمس السياسات المتعلقة بهم يكون شحيحاً, فالموازنة الأخيرة لعام ٢٠٢٢ لا تعكس تحديات السياسات العامة, بإقرار المسؤولين الرسميين, وهي أتت خالية من أي بند يتعلق بتمويل "خطة العمل" التي أقرتها الحكومة نفسها التي كانت صدقت على "الخطة".

أضف الى ذلك, تضمنت "خطة العمل" ضرورة المبادرة الى "تطوير خطة نقل لزيادة المواصلات مع المناطق الهامشية من أجل الشباب", مشيرة إلى "تزايد مسألة الهجرة بسبب محدودية وسائل النقل العام الموثوقة والآمنة والمؤتمنة والميسورة التكلفة للشباب الذي يعيشون في المناطق الهامشية". لكن على الرغم من مصادقة الحكومة الحالية على هذه "الخطة", فإن الحكومة نفسها ممثلة بوزير الاشغال والنقل علي حمية لم تأخذ "الخطة" في الحسبان أو على محمل الجد, حينما قررت اعطاء الاولوية لبيروت الكبرى عند بدء الاستخدام التجريبي لهبة فرنسية ممثلة بخمسين حافلة نقل من دون أي مراعاة للشباب في المناطق الهامشية في كانون الأول ٢٠٢٢, علما ان الوزير نفسه كان أعلن عند تسلم هذه الحافلات في أيار من العام نفسه, انها "ستوزع ثلثها في بيروت الكبرى والثلثين من بيروت إلى الشمال والجنوب والبقاع"٧.

ويعتبر الخبراء, في سياق المعوقات الاقتصادية, أن مسألة "النقل" غاية في الأهمية لأنه يلعب دوراً كبيراً في صمود الشباب ويؤمن لهم القدرة للوصول إلى جامعاتهم والاختلاط مع نظرائهم من باقي المناطق. وعلى الرغم من أنهم لا يعتبرون أن هذا الملف شبابي فقط, إلا أنهم يؤكدون أن حله يكون من خلال تأمينه عبر البطاقة الشبابية مثلاً, ما قد يصب في مصلحة هذه الشريحة الاجتماعية الحيوية.

أضف إلى ذلك, أن غياب مفهوم "التنمية البشرية" وتحريف مفهومه, أدى إلى غياب الدور الفاعل للفرد, الذي لا يجب أن يكون مجرد متلق للتنمية وإنما صانعها, وعلى هذا الأساس جرى تهميش الشباب الذين كان من المفترض أن يكونوا جزءاً مهماً في صناعة السياسة الشبابية, لأن ذلك كان كفيلاً بتحقيق الشراكة, وفي الوقت نفسه كان سيؤمن القدرة على إلزام الحكومات بتنفيذ الخطط والسياسات المتعلقة بهم.

وفي ما يتجه لبنان إلى استخراج النفط والغاز, ثمة تحد آخر, وفقاً للخبراء وصانعي القرار, ويتمثل في احتمال تعرض الأجيال المقبلة للسرقة (inter-generational theft) إذا ما تم الحصول على الأموال من النفط ثم تم منحها للمصارف, و برأيهم أن هذه الأموال يجب أن تكون للتطوير ولا يجب أن يتم دفع أموال الأجيال المقبلة لسداد ديون الأجيال السابقة. فأي موارد تتعلق بالدولة يجب أن يتم الدفاع عنها حتى يكون ذلك في مصلحة الأجيال القادمة المنتجة اقتصادياً.

وفي هذا السياق, أدى الانهيار الحالي إلى تغيير في طبيعة هجرة الشباب اللبناني فلم تعد هجرة لبناء المستقبل بل من أجل إعالة العائلة والأهل من أجل الصمود الاقتصادي والدعم الصحي وتأمين مستلزمات الحياة, وهذا ما يخلق ضغطاً على جيل المستقبل ويجعله رهينة سوء الإدارة السياسية والمالية للبلاد ويستوجب المحاسبة بوجود قضاء مستقل.

٣- المعوقات الديموغرافية والاجتماعية

تتداخل العوامل الديموغرافية والاجتماعية التي تشكل عقبة أمام المشاركة الفاعلة للشباب في وضع السياسات الخاصة بهم وتنفيذها, مع العوامل الاقتصادية.

ولدى تناول المعوقات الديموغرافية والاجتماعية يمكن ملاحظة عدم تضمن "الخطة" الموضوعة للسياسة الشبابية على الأهداف السياسية والمؤسساتية, والاكتفاء بالإشارة إلى "أهداف التنمية المستدامة", وهذا الأمر, بحسب الخبراء, يشير إلى أن هناك نوايا مسبقة لصانعي القرار بإفشال أي خطة من شأنها أن تعزز المشاركة السياسية للشباب وإعادة دورهم. ذلك أن عدم تطوير المؤسسات الرسمية التي تعتبر المنفذ والشريك الأساسي في "السياسة الشبابية" يشير إلى عدم جدية في التنفيذ.

وفي سياق التحول الديمغرافي هناك ما يسمى الحراك الاجتماعي وهو ليس مجرد الانتقال من الريف إلى المدينة, فهناك شرائح تزداد فقراً مع الانتقال إلى المدينة الأمر الذي يؤدي إلى تغيير واقعها الاجتماعي بشكل مأساوي وبالتالي تبدل كل المعايير استناداً إلى هذا الانتقال. وهناك أيضاً موضوع الاختلاف بأنماط الحياة بين المناطق ما يخلق ضغوطات اقتصادية.

إذن, المشكلة, برأي الخبراء, ليست متعلقة بالشكل بل بالمضمون أيضاً, فعند الحديث عن البطالة مثلاً ليس المهم الأرقام بل تحديد أسباب البطالة والهجرة, فإن نسبة العاطلين عن العمل تقدر بـ ٦٦% في ٢٠١٢ وهذه الدراسة جرت خلال سنتين من التحضيرات واللقاءات, أي في العام ٢٠١٠ وهي الفترة التي كان الوضع الاقتصادي في لبنان جيداً نسبياً, فلماذا كان الشباب اللبناني يهاجر في تلك الفترة؟ ويجيب الخبراء بأن الهجرة في لبنان ليست ظرفية ناتجة عن الأزمة التي نشبت في ٢٠١٩ بل هي هجرة تاريخية مستمرة.

وبالإضافة إلى ما سبق, وبافتراض أن المجتمع آمن, فهناك تحديات ذاتية لدى الشباب تتعلق بظروفهم التعليمية والفترة التي يكونون فيها منشغلين بدراستهم ما يؤدي إلى عزوفهم عن المشاركة في الحياة السياسية, وبالتالي يكونون غير منتجين على مستوى التحرك والمشاركة في الحياة العامة, على الرغم من أنهم فاعلون في المشاركة في الانتخابات الجامعية التي عكست بعد ثورة ٢٠١٩ موجة تغييرية في انتخابات الجامعات الخاصة, في حين ما زال القرار السياسي يعطل الانتخابات في الجامعة اللبنانية.

ومن ناحية ثانية, فإن الانهيار الحالي يسرع في جعل المجتمع اللبناني يشيخ بسبب تقلص نسبة الشباب إلى السكان فيه, إذ إنه في السنوات الأخيرة شهدت النسبة تراجعاً ملحوظاً في نسبة الشباب اللبنانيين المقيمين, وهذا بدوره ينذر بمخاطر إذا ما تواصلت هجرة الشباب إلى الخارج.

٤- المعوقات التربوية

يلعب التعليم دوراً هاماً في تحفيز الشباب على المشاركة في الحياة العامة والانخراط السياسي, وتنمية معرفتهم بالحقوق والواجبات, لكنه في لبنان يعدّ واحداً من المعوقات التي تعرقل تنفيذ الخطط المتعلقة بالسياسات الخاصة بهم.

فالملاحظ, وفقاً للخبراء, أن المناهج التعليمية في لبنان تلقينية لا تركز على تنمية الثقافة النقدية وتعزيز الحرية الفكرية, وعلى هذا فإنها, أي المناهج, لا تعمل على تثقيف التلاميذ والشباب حول حقوقهم وواجباتهم, من خلال تكريس الثقافة الثلاثية الأبعاد والقائمة على: الثقافة التقليدية والمكتسبة بالتقليد, الجانب الإبداعي, والمعرفة القائمة على البحث العلمي.

إلى ذلك، فإن تدريس مادة التربية المدنية في المناهج اللبنانية لا يتم بطريقة صحيحة ولا يتم منح الوقت الكافي لتدريسها، علماً أنها مادة أساسية لتنمية الوعي الحقوقي لدى التلاميذ، بحيث أن هذه المادة لم تنجح حتى اليوم في خلق الوعي اللازم لدى التلاميذ والشباب حول حقوقهم وواجباتهم.

وبحسب الخبراء، فإن هذا الفشل في المناهج التعليمية يعود إلى عدم قيام وزارة التربية والتعليم العالي بدورها كما يجب، إذ لا تأخذ برأي الاستشاريين خلال تعديل المناهج المعتمدة.

وإذا كان بعض الخبراء التربويين يرون أن المناهج التعليمية يجب أن تقر بطريقة مركزية من أجل عدم جعل التعليم وسيلة للانقسام وإنتاج ثقافات متنافرة، فإن ذلك لا يتعارض مع بناء المناهج التعليمية من أسفل إلى أعلى عبر إشراك الأساتذة – ومنهم شباب- التابعين للهيئة التعليمية لمركز البحوث والإنماء في وضع هذه المناهج لا أن يتدخل وزير التربية بشكل مباشر وضاغط في هذه العملية.

ومن اللافت أيضاً اعتماد المناهج ذاتها بالنسبة إلى مواد التاريخ والجغرافيا والتربية بطريقة تؤدي إلى تهميش الشباب وتعريضهم للزبائنية والغرق في الولاء والتبعية للزعيم السياسي. ويشير الخبراء، إلى مسألة أخرى غير مقبولة في النظام التعليمي اللبناني وهي السماح بدراسة "البكالوريا الأجنبية"، وهذا يعد خللاً بنيوياً في النظام التعليمي لأنه يؤدي إلى عزوف الشباب عن تقديم البكالوريا اللبنانية، ما يؤثر سلبياً على التعليم، كما يخلق هوة سحيقة بين الشباب وما يتصل بالسياسات التعليمية لأنهم سيصلون في نهاية المطاف إلى الجامعة وهم غير مدركين لحقوقهم وواجباتهم.

وإضافة إلى ما سبق، ثمة ما يتصل بالجامعة اللبنانية التي لا توليها وزارة التربية والتعليم العالي الأهمية اللازمة باعتبار أنها وزارة وصاية فقط، ما يجعل الجامعة متروكة لمصيرها الذي تتحكم فيها أحزاب المنظومة الحاكمة لتكريس نفوذها الطائفي والزبائني في التعيينات الإدارية والأكاديمية بما يفرغ الجامعة من الكفاءات وهي المسؤولة عن تعليم أكثر من نصف الطلاب الجامعيين في لبنان سنة ٢٠٢٨، لينخفض العدد إلى ٣٥-٣٧% بين ٢٠١٥ و٢٠٢٠.

0- المعوقات الصحية

لم تكن السياسات الصحية الملائمة والصحيحة من أولويات الحكومات المتعاقبة في لبنان، وفي ما عدا بعض الإنجازات على هذا الصعيد والتي تجلت مع ظهور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في ستينيات القرن الماضي، فإن كل السياسات اللاحقة لم تكن سوى حبر على ورق وسياسات عشوائية لم تؤمن ضمان شيخوخة ولا طبابة أو استشفاء عام وشامل وفاعل، وهذا الأمر يؤثر على كبار السن واستمرارهم بالعيش الكريم.

وقد كان لهذا الأمر، وفقاً للخبراء تأثير من جانبين، الأول يتعلق بجعل الأولوية لكبار السن في السياسات العامة باعتبار أن القائمين على صنع القرار ليسوا من الشباب بل ممن تقدّم بهم العمر، والثاني يتعلق بالشباب أنفسهم والذين وجدوا أنفسهم مضطرين للبحث والعمل من أجل تأمين العلاج لأسرهم، وعليه باتوا أمام تحدي البحث عن مصدر لسد النقص في السياسات الصحية الرسمية وباتوا مضطرين للسفر والهجرة من أجل تأمين العيش اللائق لعائلاتهم بشكل ملح.

وتفاقم العامل الصحي كعائق أساسي أمام تطور دور الشباب, بعد الانهيار الحالي حيث عانت المؤسسات الصحية - الخاصة والحكومية وأن بفوارق مختلفة- من النقص في المواد والكادرات اللازمة لتقديم الرعاية الصحية فتدنى مستوى هذه الخدمات ولم يعد "الضمان" قادراً على المساهمة في تغطية النفقات بسبب فقدان الليرة اللبنانية لنحو ٩٠% من قيمتها الشرائية.

يقر أصحاب القرار بأن "السياسة" لا تتعلق بالهموم الشبابية فقط, بل تعدت طموحات الشباب لتتخذ بعداً وطنياً على كل المستويات, لكنهم لا يعتبرون ذلك خللاً, وإن كانوا يعترفون بإجراء بعض المراجعات للتوصيات الواردة في "السياسة" إلا أنهم يعيدون الفشل في تطبيقها للأسباب التالية:

الانهيار الاقتصادي: باعتبار أنه أدى إلى التغيير في أولويات المجلس النيابي الذي فضل عدم الخوض في مسائل يعتبرها جانبية, في مقابل الانشغال بالهموم الأساسية وعلى رأسها أموال المودعين على سبيل المثال لا الحصر.

غياب الإرادة السياسية: بحيث أنه يصعب إقناع "نواب الأمة" بتبني السياسة الشبابية والعمل عليها في ظل اهتماماتهم التي يعتبرون أن لها الأولوية التشريعية في المرحلة الحالية, وهذا ما يؤدي إلى غياب التشريع على صعيد تنفيذ "السياسة أو أي "خطة عمل" شبابية باعتبار أنها من "الكماليات" والملفات الهامشية والجانبية.

الفراغ السياسي: والذي يعرقل أي دور للمجلس النيابي في الفترات التي يكون فيها هناك شغور على المستوى الحكومي حيث طالت فترات حكومات تصريف الأعمال وعدم التمكن من تشكيل حكومات جديدة لسنوات, بالإضافة الى الشغور الحالي في منصب رئاسة الجمهورية, ما يحول مجلس النواب إلى تشريع الضرورة كما يحصر العمل الحكومي في نطاق تصريف الاعمال.

أسباب فشل تنفيذ السياسة الشبابية

يلتقي بعض الخبراء مع أصحاب القرار حول فشل تطبيق "السياسة الشبابية" وفي نظرتهم إلى "خطة العمل" باعتبارها إنجازاً في بلد كلبنان, فيما يراها خبراء آخرون بأنها "السياسة" فاشلة لا تعبر عن تطلعات الشباب وأولوياتهم. ولا يقف الخلاف عند هذا الحد, ففيما يعتبر أصحاب القرار وبعض الخبراء بأن الخطة ولدت عبر شراكة رسمية - شبابية أي تمت بعد التشاور والعمل مع الشباب من خلال الجمعيات والمنظمات والنوادي التي تعبر عن الشباب, وبأنها خرجت من الشباب حتى لو تضمنت قضايا تتعلق بالبلد ككل, يشير آخرون إلى أنه تم إسقاطها من أعلى إلى أسفل بطريقة فرضت على الشباب من دون أن يكونوا شركاء حقيقيين في وضعها ولا في تنفيذها.

ويضيف أصحاب الرأي المنتقد للسياسة الشبابية الموجودة, أنها غير منظمة وغير رؤيوية من أساسها ويشوبها الكثير من مكامن الخلل على المستويات الديمغرافية التربوية والصحية على وجه الخصوص, لأنها لم تحدث تغييرات جذرية على هذه المستويات, ويرى هؤلاء أن "السياسة الشبابية" عندما تهتم بقضايا الزراعة والصناعة والنقل وهي قضايا لا تعني الشباب وحدهم, لا تعود "سياسة شبابية" بل سياسة حكومية متعلقة بالشأن العام وضعها صانعو قرار لا يمتون إلى الشباب بصلة, وعليه هي أفكار مسبقة تم إسقاطها ولم تعتمد على اختصاصيين في المجالات التي تناولتها, لذلك فإن السياسة بشكلها الحالي عديمة الفائدة ولا تجدي نفعاً ولا يمكن الاعتماد عليها لأنها هدر للوقت وغير قابلة للتطوير.

ويقدر هؤلاء أن ٩٥ في المئة من الخطة غير صالح, ويستدلون على ذلك بأن ما نفذ منها لا يتعدى ٢٠% فقط, ذلك أنه لا يمكن ربط ملف الشباب بالقضايا الاقتصادية الاستراتيجية مثل النفط والغاز لأن موضوع الشباب له مقاربات أخرى, وقد يعتمد البحث فيها والعمل عليها من خلال خلق المساحات والفضاءات العامة و غير مؤدلجة للشباب كي يبدعوا ويطلقوا مبادراتهم الابتكارية ويدافعوا عنها وبالتالي يكون بناء السياسة الشبابية من الأسفل الى الأعلى ومواكبة التطورات الرقمية التي يعد الشباب الأكثر تأثراً وتفاعلاً ومهارة في التعامل معها, والتي يمكن الاستفادة منها في تحويل المجتمع إلى منتج. وهذه المساحات تم اعتمادها في العديد من الدول كتركيا حيث أنشأت البلديات قاعات مجانية لعرض المنتجات والأعمال.

وتعتبر العوامل التالية, وبعضها كامن في "السياسة" نفسها من أسباب فشل تنفيذ "السياسة الشبابية" كما "خطة العمل":

١- المنهجية المعتمدة في السياسية الشبابية التي أقرت العام ٢٠١٢ هي محاولة التخفيف من المشكلة والتأقلم معها وليس معالجتها. وعدم التمييز بالفرق بين التعاطي مع مشكلة للتخفيف من حدتها أو

معالجتها. وعليه فإن السياسة الشبابية تتعامل مع أمر واقع في سبيل التأقلم معه, في حين أن المطلوب هو معالجة الاختلالات والانتقال إلى واقع جديد.

٢- التفريق بين السياسة العامة للبلد ككل وبين السياسة الشبابية.

٣- الاعتماد في وضع كل من سياسة ٢٠١٢ والخطة التنفيذية العام ٢٠٢٢ في الغالب على مبدأ من أعلى إلى أسفل أي "الإسقاط", وتحديداً محدودية دور الشباب في التنفيذ.

٤- "السياسة الشبابية" لم تعتبر يوماً في أولويات أصحاب القرار بل كانت في آخر سلّم اهتماماتهم بسبب ذرائع وحجج مختلفة على رأسها الفراغ "السياسي".

٥- أي خطة أو برنامج يوضع موضع التنفيذ يتطلب إلى موارد بشرية ومالية ووجود نموذج حوكمة رشيدة للمساءلة والمحاسبة, وهذا ليس متوفراً في السياسة الشبابية الموضوعة ما يدل بوضوح على غياب الجدية.

٦- المجلس النيابي اللبناني لم يكن يشرّع في إطار السياسة الشبابية ولم يعمل على إلزام الحكومات المتعاقبة على تنفيذ الخطة.

٧- إن افتراض الخطة التعاون بين ١٧ وزارة صعب من تنفيذها خصوصا أن هذا التعاون يمكن اعتباره من شبه المستحيلات. علماً أن إقرار الخطة كان عبر مجلس الوزراء أي أنها يجب أن تكون ملزمة لكل الوزارات المشاركة فيها, لكن مع ذلك نرى أن التنسيق والتعاون شبه غائب بين هذه الوزارات المعنية من أجل تنفيذ السياسة الشبابية. وواحد من الأمثلة البارزة, غياب التنسيق بين الوزارات بشكل عملي وفعلي كالذي كان يجب أن يحدث بين وزارة الشباب والرياضة مع وزارة التربية والتعليم العالي خصوصاً في قضايا المناهج.

٨- إن الشباب اللبناني فقد الأمل بالنظام والدولة ومؤسساتها, لذا لم يعد يثق بأي سياسات تصدر عن الجهات الرسمية حتى لو تناولت القضايا المتعلقة به. وفقدان الثقة, خصوصاً بعد ثورة ١٧ تشرين ٢٠١٩ والانهيار الاقتصادي المتمادي, بالدولة والقوى السياسية الحاكمة ولهذا نرى أنه في حين يمتنع الشباب اللبناني عن أداء ٦٠ ساعة من العمل التطوعي والمدني بموجب مرسوم وزارة التربية والتعليم العالي, نرى أن الشباب اللبناني أخذ بنفسه زمام المبادرة في المساعدة بإطفاء الحرائق التي اجتاحت لبنان بشكل غير مسبوق في تشرين الأول ٢٠١٩ وكذلك في إغاثة منكوبي تفجير مرفأ بيروت في آب ٢٠٢٠.

٩- عدم معرفة الشباب بالسياسة الشبابية وهذا ما عطّل قدرتهم على المحاسبة والمساءلة, فهم لم يحصلوا على المساعدة اللازمة لتنمية معرفتهم بها والتفاعل معها.

١٠- عدم إدراك الشباب لماهية دورهم وبالتالي عدم اكتراثهم إذا ما وضعت السلطة سياسة شبابية أم لا.

١١- أسلوب تعامل السلطة الذي يمنع نشوء الهيئات والنقابات والنوايا السيئة لديها بإجهاض أي عمل شبابي منظم يهدد النظام.

١٢- حاجة الشباب اللبناني إلى "القيادة", وهذا الدور كان يمكن لوزارة الشباب والرياضة أن تلعبه باعتبارها مرجعاً للشباب لكنها لم تقم بهذا الدور, وانشغلت بأن تكون "المنسق" بين الوزارات المعنية بالسياسة الشبابية.

١٣- خطأ المقارنة بتجارب الآخرين خصوصاً خارج لبنان إذ أن التجارب ليست واحدة في كل البلدان.

١٤- عدم مواكبة الخطة للتغيرات التكنولوجية المتسارعة باعتبار أن ما كان يحتاج سنوات لإنجازه بات بالإمكان تنفيذه في سنة واحدة.

١٥- عدم اعتماد الحكومات لمبدأ إشراك الشباب في السياسات المتعلقة بهم, وعدم إشراك الشباب خارج لبنان في وضع السياسة الشبابية.

١٦- إن مسألة الأمن والأمان مهمة لتنفيذ الخطة وتحقيق المشاركة السياسية للشباب, إذ أن عدم قدرة الشباب في التعبير عن آرائهم وممارسة حريتهم في التعبير بسبب السيطرة الحزبية يعرقل تنفيذ الخطة ويعيق المشاركة السياسية. كما أن غياب الشعور بالأمان على كل المستويات في ظل الانهيار الحاصل يعد أساسياً في جعل السياسة الشبابية بعيدة عن الواقع الحالي.

١٧- عدم وجود فرص العمل الكافية جعل اهتمامات الشباب في مكان آخر بحيث لم يعد هناك خيار أمامهم سوى الهجرة.

١٨- تعامل "السياسة" مع الشباب باعتبارهم فئة عمرية وليس شريحة اجتماعية.

١٩- سيطرة قوى الأمر الواقع السياسية على منتدى الشباب من أجل السياسات الشبابية, الأمر الذي يعيق المساءلة والمحاسبة في حال عدم تطبيق هذه السياسات. ١٠

٢٠- تكليف وزارة الشباب والرياضة في تنسيق جهود بهذا الحجم, دون كادر بشري او موازنة, علماً أن المسؤول الأول والأخير عن هذه السياسات أو خطة العمل هي الحكومة اللبنانية مجتمعة.

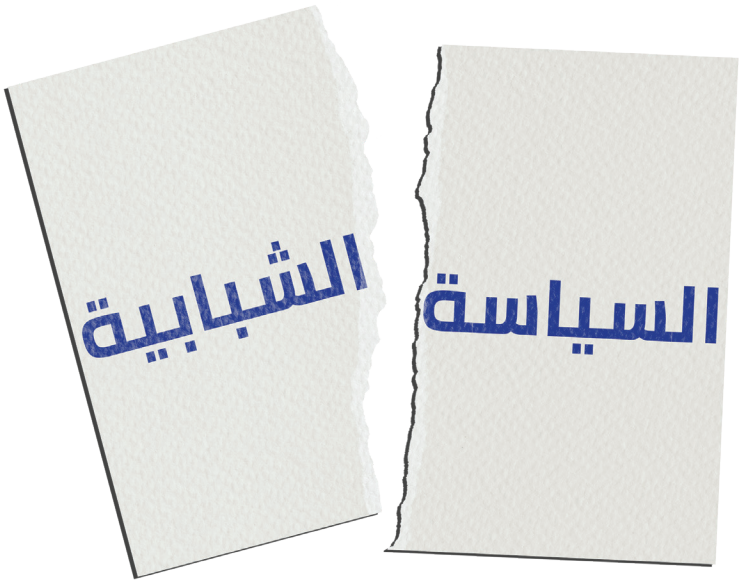

اقتراحات قوانين لم تقر

وفي هذا الإطار, وعلى مدى نحو عشر سنوات, قدمت لجنة الشباب والرياضة ونواب اقتراحات قوانين تصب في مصلحة الشباب والسياسة الشبابية, وقد تمّ رفضها جميعها ولم تجد طريقها إلى الإقرار التنفيذ.

ومن أبرز هذه الاقتراحات[11]:

أ- اقتراح قانون يرمي إلى تعديل المادتين ٣ و ٥ من قانون الجمعيات الصادر في ٣ آب ١٩٠٩ وقدم الاقتراح في ٢٥ نيسان ٢٠١٢ وقد انتهى المشروع إلى عدم التبني بشكل كامل وورد حوله آراء مختلفة من الجهات والإدارة الرسمية المعنية.

ب- اقتراح قانون يرمي إلى إنشاء مؤسسة تدعى "الأكاديمية الوطنية للرياضة" وقدم الاقتراح في ٢١ كانون الثاني ٢٠١٣ النائبان سيمون أبي رميا وإبراهيم كنعان وتضمن ١٧ مادة. وترتبط الأكاديمية بحسب الاقتراح بوزارة الشباب والرياضة وتخضع لوصايتها ولرقابة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة, وتتعاون مع اللجنة الأولمبية الوطنية والاتحادات الرياضية والاتحاد الرياضي المدرسي العام والاتحاد الرياضي العام للجامعات من أجل تحقيق أهدافها. بموجب الاقتراح تتولى الأكاديمية وضع الاقتراحات والتوصيات الآيلة إلى تطوير الرياضة الوطنية اللبنانية وإعداد الدراسات والمشاريع ورفعها إلى وزير الشباب والرياضة والتي من شأنها مساعدته في رسم السياسة العامة للرياضة في لبنان.

ج- اقتراح قانون يرمي إلى تعديل بعض مواد القانون ٦٢٩ تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٠ المتعلق بتنظيم وزارة الشباب والرياضة, وقدم الاقتراح النائب سيمون أبي رميا, وكان لافتاً للانتباه في الاقتراح تشكيل مؤسسة عامة لإدارة واستثمار المنشآت الرياضية الكبرى القائمة وفقاً للتالي:

- مؤسسة عامة لمدينة كميل شمعون الرياضية في بيروت.
- مؤسسة عامة للمدينة الرياضية في طرابلس.
- مؤسسة عامة للمدينة الرياضية في بعلبك.
- مؤسسة عامة لمسبح إميل لحود الأولمبي في النقاش.

ولحظ الاقتراح ايضاً إنشاء مؤسسات عامة لإدارة واستثمار المنشآت الرياضية الكبرى التي قد تشيد لاحقاً. وقد تم رفض الاقتراح.

د- اقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى إنشاء المؤسسة الوطنية لإدارة البطاقة الشبابية, وقدّم الاقتراح النائب سيمون أبي رميا, وتضمن الاقتراح طلب إنشاء هيئة مستقلة تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة باسم "المؤسسة الوطنية لإدارة البطاقة الشبابية" تعنى بإصدار وإدارة "البطاقة الشبابية في لبنان" التي تعطى لقاء بدل للبنانيين الشباب ذكوراً وإناثاً الذين بلغوا سن الخامسة عشرة ولم يتعدوا التاسعة والعشرين من العمر, على أن تمنح البطاقة حاملها القدرة على الاستفادة من سلة خدمات يتم تحديد محتواها وفقاً لمقررات الهيئة, هذا بالإضافة إلى بندين اثنين, غير أن الاقتراح لم يتحول إلى قانون.

ه- اقتراح قانون يرمي إلى اعتماد مادة التربية البدنية كمادة أساسية في الامتحانات الرسمية للشهادتين المتوسطة والثانوية, وقدّم الاقتراح النائب سيمون أبي رميا, ولم يتم تبنيه.

و- اقتراح قانون حول استحداث ضريبة على المشروبات الروحية والسجائر المستوردة على أن تخصص عائداته لمصلحة وزارة الشباب والرياضة, وتقدم بالاقتراح النائب إميل لحود ثم أدخل تعديلاً على الاقتراح كالتالي: يخصص مدخول هذه الضريبة للموازنة العامة للحكومة على أن يضاف مدخول هذه الضريبة إلى الموازنة المخصصة لوزارة الشباب والرياضة وذلك في بند يلحظ في قانون الموازنة العامة.

ز- اقتراح قانون يرمي إلى منح حوافز وتسهيلات وإعفاءات ضريبية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقدمون مساعدات مالية أو عينية أو هبات للجمعيات والأندية الرياضية المرخصة في لبنان, وتضمن الاقتراح ١١ مادة وتقدم به النائب أنطوان زهرا, وقد أحيل هذا القانون بمرسوم حكومي حمل الرقم ٣٦٦١ ووافق عليه مجلس الوزراء في ٢٠١٨/٥/٢١ كما تمت إحالته من قبل رئاسة الجمهورية إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٤. وهدف القانون المقترح إلى منح التسهيلات المناسبة للنهوض بالشباب والرياضة في لبنان ويستفيد منه كل شاب حتى بلوغه سن الثلاثين من العمر, كما يستفيد منه كل شخص لبناني طبيعي أو معنوي يثبت تقديمه المساعدات المالية والعينية والهبات والمنافع للجمعيات الشبابية والرياضية المرخص لها.

"السياسة الشبابية" والأولويات الملحة: تحولات عميقة بعد الانهيار الاقتصادي

إن تطبيق "السياسة الشبابية" لا يزال ممكناً بحسب أصحاب القرار لكن انطلاقاً من مبدأ الأولويات الملحة, خصوصاً تلك المتعلقة بالشق التربوي, بعد ظهور مشاكل بنيوية في هذا القطاع وارتفاع نسبة التسرب المدرسي بسبب الكارثة الاقتصادية التي يمر فيها لبنان. غير أن هذا الاهتمام من قبل أصحاب القرار لا يظهر تجاه الأولويات الأخرى التي تضمنتها الوثيقة, وللسبب ذاته أي الكارثة الاقتصادية التي قلبت الأولويات رأساً على عقب, يضاف إليها الفراغ الرئاسي ودخول المجلس النيابي في مرحلة تشريع الضرورة. وعلى هذا الأساس فإنه لا يزال بالإمكان تطبيق الوثيقة لكن المشكلة في التوقيت, إذ بحسب رأيهم, لا يمكن تقديم الكماليات في المرحلة الحالية على الأساسيات, فالأولوية حالياً تكمن في كيفية العبور بلبنان إلى بر الأمان قبل الالتفات إلى السياسة الشبابية وغيرها من السياسات التي يعتبرونها كمالية ويمكن تأجيلها راهناً.

لكن في المقابل, تجمع غالبية الخبراء على أن السياسة الشبابية الموضوعة لم تعد قابلة للتطبيق في شكلها الحالي, ويدعمون رأيهم بأنه بعد مرور ١٠ سنوات على وضع السياسة الشبابية, فإن أي من التدخلات والتوصيات المشار إليها في الخطة لم تبصر النور بشكل عملي, وبالتالي فإن الأجدى هو عدم انتظار جلاء الأزمة بل العمل من القاعدة أي من الشباب بالإمكانات المتاحة وحثهم على اقتراح مشاريع وابتكار فرص تساهم في تغيير أوضاعهم وتفعل مشاركتهم وتعزز اندماجهم في الفضاء العام. ولا مناص من دعم فكرة التشبيك الجمعي للشباب في المناطق المختلفة لعقلنة استغلال الموارد المحلية وتوجيه الخطة نحو الأولويات اللازمة.

ويرى الخبراء أن الأجدى هو خلق مساحات آمنة للشباب وتركهم يحددون أولوياتهم بأنفسهم من الأسفل إلى الأعلى. وهكذا فإن إشراكهم فعلياً في ذلك مع بعض الإشراف يجعلهم يدافعون عن الأولويات التي انبثقت عن حاجاتهم عنها بدل ترك التنفيذ للسلطة والأحزاب الحاكمة الطاردة لمشاركة أي عنصر "غير منضبط" في النظام, وبالتالي لا تميل إلى إشراك حقيقي يغير موازين القوى ويحدث تغيير غير محسوب في المنظومة.

ويرى أصحاب القرار أن هموم الشباب لا تزال ذاتها منذ ٢٠١٢, فهم يبحثون عن العيش الكريم حتى لو كان ذلك عبر الهجرة التي تعد أبرز تحد باختلاف المراحل الزمنية. لكن للخبراء رأي آخر, إذ يرون أن هناك تحديات جديدة لم تكن موجودة قبل عشر سنوات, فالتحولات العميقة التي شهدها لبنان منذ الـ٢٠١٢ وعلى مستويات عدة, والانهيار الاقتصادي على وجه التحديد, تنعكس على أوضاع الشباب بمختلف جوانبها, لذا إن التحدي الأكبر الذي يواجه الشباب اليوم هو "الهروب" نتيجة الكارثة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والأمنية, وهذا الهروب يمكن ملاحظته بأشكال عدة وليس فقط الهجرة لأن الأخطر هو هروب الشباب بالمواد المخدرة التي انتشرت بشكل مخيف خلال الفترة الأخيرة بين الفئات الشبابية.

هل بات لزاماً وضع خطة جديدة أم أن الأولوية هي لتعديل الوثيقة المطلوبة؟

لا يرى أصحاب القرار أن هناك داع لوضع وثيقة جديدة, ولا إلى تعديلها, ويعللون ذلك بأن "السياسة" مقبولة وتحتاج إلى إنعاش, وأن الأولوية اليوم هي للأساسيات وليس للكماليات, والحاجة اليوم هي للنهوض بالبلد أولاً حتى يصبح هناك مداميك أساسية لوضع سياسة شبابية.

أما بالنسبة إلى الخبراء فيختلف هؤلاء في رؤيتهم ففيما يرى بعضهم أن السياسة الشبابية فاشلة أصلاً, ترى الغالبية أن هذه "السياسة" هي أفضل الممكن وأنه لا حاجة إلى وضع سياسة جديدة, بل تعديل الموجودة وفق منطق "حوكمة الأزمات الشبابية والمخاطر الكبرى", وتعديل على مستوى الرؤية, أو في نظرة المعنيين ومقاربتهم لقضايا الشباب.[Text Wrapping Break]ذلك أن السياسة بشكلها الحالي تنظر إلى الشباب باعتبارهم أطفالاً يحتاجون إلى رعاية وحماية ولا تتعامل معهم باعتبارهم طاقات وإمكانات وقدرات يمكن لها أن تكون عنصراً فاعلاً في عملية النهوض والتغيير, وبالتالي فإن الأزمة ليست مالية أو تقنية بقدر ما هي غياب المناخ المشجع لإطلاق طاقات الشباب. فالشباب اللبناني يعيش مناخ رعائي تلقيني توجيهي تسلطي يحاصر إبداعاته ويهمش إمكاناته ومهاراته ومواهبه ويقمعها بدلاً من إطلاقها واستثمارها. لذا يؤكد هؤلاء أن الأولوية للتعديل لتحقيق نتائج ملموسة.

ولأن بعض المشاريع المدرجة بالخطة تحتاج إلى قرار سياسي وتضافر الجهود المختلفة, يرى الخبراء أن تحقيق المشاريع الشبابية لا يمكن أن يكون إلا من خلال تجزئتها والتعامل معها بشكل فردي, على أن تكون الأولوية للوسائل التي يمكن العمل عليها الصغيرة نوعاً ما والتي لا تشكل تهديداً أو تحدياً للنظام القائم, ولعل على رأس هذه المسائل ما يتعلق بالشق التربوي, الذي يرى هؤلاء أنه أساسي في تنمية قدرات الشباب وتوعيتهم في خصوص حقوقهم وواجباتهم. لكن في ظل لامبالاة السلطة, فإنه لإحداث التغيير المنشود, لا بد أن يتسلح الشباب بالمعرفة والوعي من أجل أن يشكلوا "مجموعات ضغط" بوجه الجهات المعنية الحكومية تحديداً. على أن يبدأ التركيز على النضال من أجل "قضم" المكاسب والتركيز مثلاً على مطالب محددة تباعاً كالنقل مثلاً لأن هذا القطاع ممكن أن يؤمن فرص عمل للشباب ويخفف النفقات على الشباب خلال انصرافهم إلى جامعاتهم, وهو مشروع يمكن تأمينه من خلال المؤسسات المانحة.

أما النقطة الثانية مثلاً, فهي من خلال تفعيل المدينة الكشفية التي ممكن أن تساهم بشكل أو بآخر في تحقيق تطلعات الشباب من خلال خلق مساحة لهم, لكن هذا يطرح مجدداً الهواجس من سيطرة أحزاب السلطة على الجمعيات الكشفية الأساسية وبالتالي المدينة الجامعية.

ويخلص أصحاب هذا الرأي إلى ضرورة تشكيل ما يصفونه بـ "اللوبي الخارجي" يضم نواب وجمعيات وهيئات, ويمكنه أن يشكل لجان للتعامل مع المؤسسات الرسمية من وزارات وغيرها, وذلك بهدف الوصول إلى تحويل "السياسة الشبابية" إلى قانون لأن عدم حدوث ذلك يعني أن الخطة بلا قيمة.

خلاصة وتوصيات

لم ينجح المعنيون بإجماع أصحاب القرار والخبراء في تنفيذ "السياسة الشبابية" بسبب المعوقات المشار إليها سابقاً في هذا البحث, ولا في تعزيز مشاركة الشباب السياسية, غير أنهم يتفقون على أن, ثورة ١٧ تشرين أحدثت نقلة نوعية على طريق مشاركة الشباب السياسية.

فبالنسبة إلى أصحاب القرار فإن الثورة فرضت على الأحزاب ضرورة الاستماع إلى الشباب حتى الحزبيين منهم لأن لهؤلاء مطالب يجب التعامل معها بجدية وأهمها نبذ المحاصصة ومكافحة الفساد, ما أجبر حتى الأحزاب المشاركة في السلطة على إجراء مراجعات داخلية وذلك في سبيل تذليل هواجس الشباب وفرضت مناخاً جديداً من التعامل السياسي.

وبالنسبة إلى الخبراء فإن انتفاضة ١٧ تشرين استقطبت مشاركة شبابية واسعة من مختلف المناطق اللبنانية, بشكل عابر للطوائف وخلخلت بعض الانتماءات الطائفية وأفرزت ناشطين جدد ومجموعات شبابية سياسية, وعكست ثقافة جديدة لمشاركة الشباب بدت تجلياتها في طرق تعبيرهم وأشكال تحركهم وشعاراتهم ومطالبهم. وعبرت هذه الثقافة عن مستوى متقدم لحضور الشباب في الفضاء العام وانخراطهم في الشأن العام اللبناني.

وتجلى ذلك أيضاً بالمشاركة في انتخابات ٢٠٢٢. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة عن حجم الفئة الشبابية في التصويت للوائح التغيير, فإن هناك العديد من المؤشرات التي تشي بحضور الشباب وتأثيره في إحداث الفرق في نتائج الانتخابات التي أوصلت مرشحي مجموعات الثورة والمعارضة إلى البرلمان اللبناني. وفي نظر الخبراء, إن كل ذلك لا يلغي وجود فئة كبيرة من الشباب لا تزال أسيرة قبضة القوى التقليدية, ولم تشارك في الانتفاضة إلا على أساس الهوية, وهو ما برز في خياراتهم الانتخابية إلى إعادة انتخاب القوى التقليدية نفسها باعتبارها الضامنة والحامية لهوياتهم الفرعية.

وفي ظل هذا الواقع, يمكن استخلاص عدد من التوصيات يؤمل أن تؤدي إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة والمشاركة السياسية وتالياً تنفيذ الوثيقة الشبابية عبر إشراك الشباب في تطويرها وتحديد أولوياتها بما يخدم احتياجاتهم, والنضال من أجل تطبيق سياسة للشباب وليس عنهم.

ولأن رؤيتنا تقوم على أن المطلوب هو سياسة للشباب وليس عنهم, سنقسم التوصيات إلى توصيات منهجية إستراتيجية تتعلق تحديداً بواجبات الدولة وتوصيات للشباب من أجل إدراك حقوقهم وتحصيلها, ومن ضمن ذلك طبعاً السياسات والخطط المتعلقة بالشباب في لبنان, وتتعلق بدور الشباب في النضال من أجل نيل حقوقهم بما يفرض المشاركة الكاملة في عملية صنع القرار والسياسات العامة. على الرغم من أن هذه الدراسة تكتفي باقتراحات لإعادة وضع السياسات الشبابية بيد أصحاب القضية وهم الشباب ولا تغوص بالاقتراحات السياساتية فهذا دور الشباب تحديد مطالبهم, إلا أن هناك مطالب مبدئية لا يمكن التغاضي عنها وهي جوهرية مثل إعادة النظر بالاقتصاد, وإعادة النظر بالقطاع التعليمي, وإعادة النظر بالقطاع الصحي, وخلق مساحات آمنة للشباب, وإعادة فتح مساحات التشاركية للفئة الشبابية على مستوى مواقع اتخاذ القرار, وغيره.

توصيات منهجية إستراتيجية - واجبات الدولة

١- بناء الإرادة السياسية لدى المنظومة بأطيافها الحاكمة بما تمثله من عمق طائق متجذر يتمثل بوضع اليد ومحاولة ضبط كل محاولات التغيير على كافة المستويات وعلى رأسها الشباب.

٢- إجراء المزيد من الدراسات المعمقة بشأن التحولات التي أحدثها الانهيار الاقتصادي من وكيف يؤثر ذلك على تنفيذ سياسة شبابية وتفعيلها من دون الانسلاخ عن الواقع الحالي من خلال جعل الشباب محور أي خطة تعافي أو نهوض اقتصادي في لبنان.

٣- مراجعة كافة الوثائق الخاصة بالسياسات العامة الموجهة للشباب بمشاركة الشباب أنفسهم.

٤- عناية الخطة بكل الفئات والقطاعات والنطاقات الجغرافية وعدم التعامل مع الشباب وكأنهم فئة معزولة عن المجتمع, ودعم ابتكاراتهم وإبداعاتهم.

٥- العمل من أجل إيجاد سياسات عامة تحترم وتلحظ قضايا الشباب لا الاكتفاء بسياسة شبابية.

٦- تجذير قضايا الشباب في السياسات العامة لكافة الوزارات, ورفض اعتباره مشروع مؤقت.

٧- عدم تحميل الملف لوزارة الشباب والرياضة وحدها, بل التعامل مع القضية باعتبارها ملفاً وطنياً يعني الوزارات مجتمعة. وبالتالي تبني الخطة من كل الوزارات وليس من قبل وزارة الشباب والرياضة والعمل على إلزام السلطة التنفيذية مجتمعة بها.

٨- اعتماد الحوكمة في السياسات الشبابية لما تؤدي لها من تعزيز لدور المؤسسات وفرض التعددية والتشاركية في المجتمع الشبابي.

٩- إلغاء كل مستويات التمييز الجندري والطائفي بين اللبنانيين شباناً وشابات وفرض الدولة المدنية التي تعلي من رابط المواطنة على حساب الانتماءات الأخرى. وهذا الأمر مذكور في المحور الثالث من "الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف" والتي ترى أن "إنفاذ الدستور والقانون على الجميع من دون تمييز واحترام حقوق الإنسان" من أسباب منع النزاعات والتطرف. وكذلك تبرز أهمية التربية المدنية وتعزيز مفهوم المواطنة في منه التطرف العنيف خاصة بين الشباب كما تذكر "الاستراتيجية" في محورها الأول.

١٠- تأسيس المجلس الأعلى للشباب على أن يضم ممثلين من كل الوزارات المعنية, وتفعيل دوره بجدول أعمال, ويكون الجهة الضاغطة لتمرير القوانين.

١١- خلق المساحات الآمنة للشباب للتعبير عن آرائهم وممارسة حرياتهم ومن تلك المساحات وسائل التواصل الاجتماعي والتي يجب ألا يخضع التعبير عبرها إلى قيود واعتباره جريمة يعاقب عليها القانون.

١٢- تحويل التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتركيز على خلق دورة إنتاج وليس استهلاك القروض من أجل مساعدات اجتماعية مثل تحويل قرض البنك الدولي البالغ ٢٠٠ مليون دولار لدعم النقل العام من أجل مساعدة الأسر الأكثر فقراً.

توصيات حول الحقوق وتحقيقها- دور الشباب

أن دور الشباب من أجل فهم حقوقهم والنضال لتحقيقها بما في ذلك أي سياسات عامة وشبابية خاصة بهم، يعني دوراً فاعلاً لمنظمات المجتمع المدني ذات الشأن، ذلك أن النضال هنا ليس فردياً لكنه يكون على شكل مجموعات ضغط تشمل مختلف الأولويات وتفرض مستوى مشاركة ومساءلة متقدم من قبل الشريحة الشبابية.

١- المشاركة الفاعلة في استعادة الدور كما حدث في ثورة ١٧ تشرين ولكن من مدخل السياسات العامة.

٢- النضال من أجل استعادة الملكية وسدة القيادة على السياسات الشبابية.

٣- تشكيل منتدى شبابي مستقل وتقني، يعمل على فتح حوارات بين الشباب في كافة المناطق اللبنانية وتشكيل قوة ضغط على الدولة اللبنانية لتبني توجهات تشبه الشباب واحتياجاتهم.

٤- خلق قنوات تواصل بين شباب لبنان المقيم والمغترب وعدم تهميش الشباب المغترب في النقاش حول السياسات العامة الخاصة بالشباب.

الملاحق

طاولتان مستديرتان مع خبراء:

عنوان الطاولة المستديرة الاولى: المشاركة السياسية.

محور النقاش: المعوقات والتحديات أمام المشاركة السياسية للشباب ودورهم في وضع السياسات الشبابية.

ميسر الجلسة: زياد عبد الصمد.

أسماء المشاركين في الطاولة المستديرة الاولى:

جوزيف سعدالله: رئيس مصلحة الشباب.

هانية الزعتري: مرشحة سابقة على الانتخابات النيابية في صيدا.

شادن الضعيف: مرشحة سابقة على الانتخابات النيابية في زغرتا.

رنا بو جابر: ناشطة في قضايا الشباب.

مارك ضو: نائب ومن مؤسسي حزب تقدم.

عباس بوزيد: ناشط سياسي وباحث في شؤون الانتخابات.

رشيد حمتو: ناشط سياسي ومسؤول في الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات.

جاد يتيم: صحافي وناشط سياسي.

أحمد مروة: رئيس جمعية معاً وناشط سياسي.

عنوان الطاولة المستديرة الثانية: التحديات الاقتصادية الاجتماعية.

محور النقاش: واقع الشباب الاقتصادي والاجتماعي ودورهم في وضع السياسات الشبابية.

ميسر الجلسة: زياد عبد الصمد.

أسماء المشاركين في الطاولة المستديرة الثانية:

جوزيف سعدالله: رئيس مصلحة الشباب في وزارة الشباب والرياضة

بهية مخللاتي: باحثة على خطة عمل السياسة الشبابية.

ندى سويدان: مشروع برنامج التنمية الإنمائي.

وضاح صادق: نائب.

عدنان الأمين: صحافي وناشط سياسي واجتماعي.

راجي سعيد: الحركة الاجتماعية.

جاد يتيم: صحافي وناشط سياسي.

أحمد مروة: رئيس جمعية معاً وناشط سياسي.

مقابلتان شبه منظمة Semi-Structured Interview

الأولى: النائب سيمون أبي رميا[12].

الأسئلة:

١- في العام ٢٠١٢ تم وضع أول وثيقة للسياسة الشبابية في لبنان، ماذا كان دور المجلس النيابي في وضع هذه السياسة؟

٢- أين مكامن الخلل في السياسة الشبابية للعام ٢٠١٢؟

٣- ما هي المعوقات التي حالت دون تنفيذ الخطة؟ وهل لا تزال تحديات العام ٢٠١٢ لا تزال نفسها؟

٤- هل لا يزال هناك إمكانية لتطبيق السياسية الشبابية في لبنان؟

٥- ماذا فعل اللاعبون الأساسيون منذ العام ٢٠١٢ على طريق تنفيذ وثيقة السياسة الشبابية؟

٦- ماذا عن دوركم في مجلس النواب وكلجنة شباب ورياضة في مساءلة الحكومة حول تطبيق السياسة الشبابية؟

٧- لماذا لم يتم تشكيل لجان في الوزارات المعنية بالسياسة الشبابية للمتابعة؟

٨-في ظل الانهيار الذي يشهده لبنان، هل هناك ضرورة لإعادة صياغة سياسة شبابية جديدة أو تعديل الموجودة؟

٩- هل ترون أن الأولوية هي لخطة إنقاذ وطني قبل الاهتمام بالسياسة الشبابية؟

١٠- هل ثورة ١٧ تشرين حققت مشاركة أوسع للشباب في الحياة السياسية؟

الثانية: الدكتورة ماريز يونس[13] .

الأسئلة:

١- في ظل بلد دخل انهيار اقتصادي وصفه البنك الدولي في تقرير له عام ٢٠١٢ بأنه الأسوأ في تاريخ البلاد وواحد من بين أسوأ ثلاث أزمات على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر في ظل ذلك هل عاد ممكناً تطبيق سياسة شبابية قبل إخراج البلاد من الانهيار ووضع خطة تعافي اقتصادي؟ بمعنى آخر، هل أن النهوض بالشباب يكون أولا أو مجديا قبل النهوض بالبلاد؟

٢- هل تعديل السياسة الشبابية لتتسق مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ممكنا، أم يجب وضع تصور جديد كجزء من خطة شاملة؟

٣- هل حققت ثورة ١٧ تشرين والانتخابات النيابية عام ٢٠٢٢ مشاركة سياسية أوسع للشباب في صنع القرار؟ والانخراط في الحياة العامة؟

٤- التحديات المذكورة في السياسة الشبابية عام ٢٠١٢ هل ما زالت على حالها وماذا استجد؟

٥- منذ ٢٠١٢ إلى اليوم: ماذا فعل اللاعبون stakeholders (الجمعيات/ مسار – المنظمات الدولية المعنية – الحكومة اللبنانية ومجلس النواب اللبناني) لوضع هذه السياسة موضع التطبيق؟

٦- في ظل الانهيار الاقتصادي ما هي قدرة الدولة الفعلية على تنفيذ الوثيقة؟ وما هي البدائل؟

استطلاع رأي إلكتروني١٤ :

أقرت الدولة اللبنانية وثيقة أطلق عليها تسمية "السياسات الشبابية في لبنان" وقد أقرت في شهر نيسان للعام ٢٠١٢. وبعد عشر سنوات وتحديداً في شهر أيار للعام ٢٠٢٢, أقر مجلس الوزراء خطة عمل سياسة الشباب الوطنية. الأمر الذي يطرح التساؤلات التالية:
- هل لا زالت السياسات التي أقرت في ٢٠١٢ صالحة في يومنا الحالي، خاصة بعد الأزمات المتتالية والعميقة؟
- إلى أي مدى أخذت هذه الوثيقة بعين الاعتبار أولويات الشباب في زمن الأزمات؟
- من المسؤول عن تطبيق هذه السياسات؟
من أجل ذلك نطلق استطلاع للرأي للوقوف عند رآي الشباب اللبناني في اولوياتهم كيفما وردت في الوثيقة المقرة.

الأولويات عند الشباب اللبناني بحسب ما وردت في وثيقة السياسات الشبابية: يرجى ترتيب الأولويات حسب ما تراه/تريه مناسباً بحسب العنوان (بحيث يكون رقم ١ الأكثر أولوية). كما يمكن إضافة أولويات أخرى.

القطاعات

الخصائص السكانية والهجرة

- صياغة مخطط توجيهي زراعي – صناعي – تجاري يشمل جميع المناطق اللبنانية يشمل قروض ميسرة موجهه للشباب.

- تفعيل اللامركزية الادارية وتحقيق الإنماء العادل في كافة المناطق للحد من الهجرة الداخلية.

- وضع قاعدة معلومات عن عمالة الشباب (داخل الوطن وخارجه).

- العمل على تحفيز الهجرة المعاكسة من المدن إلى الأرياف, ومن الخارج إلى لبنان.

- هل لديك اقتراحات أخرى لم تذكر في الأعلى؟ الرجاء ذكرها هنا.

العمل والمشاركة الاقتصادية

- إنشاء شبكة ربط بين الوظائف الشاغرة المطلوبة في السوق المحلي والشباب العاطلين عن العمل عبر موقع الكتروني.

- دعم الابتكارات والاختراعات الجديدة الشابة.

- اعتماد معايير الكفاءة والاختصاص في حقل الوظيفة العامة.

- تعزيز معرفة الشباب بحقوقهم وواجباتهم والنصوص الراعية لها.

- تطوير قوانين العمل لتأمين الحماية اللازمة في مهن غير منظمة وتفعيل دور النقابات العمالية.

- هل لديك اقتراحات أخرى لم تذكر في الأعلى؟ الرجاء ذكرها هنا.

الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية

- توسيع نطاق المساحات العامة والمشتركة, ودعمها وتعزيز نوعيتها وإيلاء قضايا النساء اهتماماً خاص.

- اعتماد آليات للمحاسبة على كافة أشكال التحريض المذهبي والتمييز بين الشباب اللبناني في الإعلام و تعزيز الإعلام البديل.

- توعية الشباب حول قضايا جوهرية تتعلق بحقوق الإنسان كذوي الحاجات الخاصة وحقوق المرأة بما فيها منح الجنسية اللبنانية لأطفالها ووضع سجون الأحداث وغيرها.

- إقرار قانون تخفيض سن الاقتراع والترشح في الانتخابات النيابية والبلدية إلى الثمانية عشر عاماً.

- إعادة إحياء اتحاد الجامعة اللبنانية والجمعيات الشبابية.

- هل لديك اقتراحات أخرى لم تذكر في الأعلى؟ الرجاء ذكرها هنا.

التربية والثقافة

- تطبيق قانون إلزامية ومجانية التعليم الأساسي في المدارس الرسمية حتى سن الخامسة عشرة وتأمين المساواة في الحصول على حق التعليم.

- تطوير التعليم في المناطق جميعها في إطار تفعيل اللامركزية الإدارية ودعم المنح والقروض التعليمية وتوحيد المناهج التعليمية والكتاب المدرسي, خاصة كتابي التربية المدنية والتاريخ.

- إلغاء كافة النصوص المدرسية التي تكرس أدوار اجتماعية تميز بين الإناث والذكور.

- تنمية الفكر النقدي عند الطلاب وتعزيز مشاركة الباحثين الشباب.

- تفعيل إشراف الدولة على القطاع التربوي الخاص, بما فيها الأقساط.

- إيجاد مساحات للحوار السياسي والفكري والاجتماعي بين الطلاب في المدارس وتفعيل مجالس الطلابية المنتخبة في الثانويات.

- دعم الجامعة اللبنانية وتعزيز دورها كونها الجامعة الوطنية.

- هل لديك اقتراحات أخرى لم تذكر في الأعلى؟ الرجاء ذكرها هنا.

الشباب والصحة

- تطوير المراكز الصحية وتأمين عدالة توزيعها بين المناطق.
- توفير الضمان الصحي والتغطية للذين يعملون في القطاع غير النظامي.
- تحديد تعرفة مخفضة في كافة الخدمات الاستشفائية للشباب وتأمين بطاقة صحية إلزامية لجميع تلامذة.
- إنشاء مراكز تأهيل مجانية للمدمنين على المخدرات في كل المناطق.
- هل لديك اقتراحات أخرى لم تذكر في الأعلى؟ الرجاء ذكرها هنا.

المصادر

تغريدة الوزير علي حامية على حسابه على تويتر.
0Etwee%VCtwcamp%0Etfw%ref_src=twsrc?١٦٠٤٧١٥٨٦٤٣٨٠٤٩٧٩٢/https://twitter.com/alihamie_lb/status
0E٠١٣cb0faa٤٨٨٧٢١٦bV0b١c٤d١ba٠fd٨٨٤eaebb٣e%VCtwgr%0E١٦٠٤٧١٥٨٦٤٣٨٠٤٩٧٩٢%VCtwterm%tembed
٢%٣A%٣Dhttps%٣Furl%٢FtwitterIframe%٢Fwww.elnashra.com%٢F%٣A%ref_url=https&_0Es١%VCtwcon%
٢F١٦٠٤٧١٥٨٦٤٣٨٠٤٩٧٩٢%٢Fstatus%٢Falihamie_lb%٢Ftwitter.com%F

حميه خلال تسلمه ٥٠ باصاً فرنسيا هبة: الدولة أصبحت تملك ٩٥ باصا - الوكالة الوطنية للإعلام.
D٨%٨٤%AE%D٩%D٨%-٨٧%٨A%D٩%D٩%٨٥%AD%D٩%D٨%/٥٤٣١٦٣/https://www.nna-leb.gov.lb/ar/economy
%٨١%D٩%-AV%D٨%B٥%D٨%AV%D٨%A٨%D٨%-٥٠-٨٧%D٩%٨٥%D٩%٨٤%D٩%B٣%AA%D٨%D٨%-٨٤%D٩%AV%
D%٨٨%AF%D٩%D٨%٨٤%D٩%AV%D٨%-A٩%D٨%A٨%D٨%٨٧%D٩%-AV%٨A%D٨%D٩%B٣%D٨%٨٦%D٩%BI%D٨
٨٥%AA%D٩%AA-%D٨%AD%D٨%D٨%A٨%D٨%B٥%D٨%A٣%D٨%-A٩%D٨%٨٤%٩

التعليم العالي الخاص - إعادة النظر بالأنظمة: دور مجلس التعليم العالي واللجنة الفنية, دكتور احمد الجمال, مدير عام التعليم العالي. aspx.PI_٢٠EDU/HELawConf_WSI%https://www.mehe.gov.lb/ar/Pages/Structure/Higher

طلاب التعليم العالي في لبنان ٣٥% في الجامعة اللبنانية, الدولية للمعلومات 0٧٨_https://monthlymagazine.com/ar-article-desc (تم الحصول على نسخ لهذه الاقتراحات من مصدرها المباشر وهو رئيس لجنة الشباب والرياضة منذ العام ٢٠١١, النائب سيمون أبي رميا).

السياسة الشبابية في لبنان. NYP_DM_PDF_Arabic.pdf

خطة عمل السياسة الوطنية للشباب
٢٠Plan.pdf%٢٠Action%٢٠Policy%٢٠Youth%file/National/٩١٤٦/https://www.unicef.org/lebanon/media